مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٥)، العدد (٢)، ص ص ٣٨٥-٤٦١، (رجب ١٤٣٣هـ ./ مايو ٢٠١٢)

سـ ؤالاتُ أبي العباس المبرد النَّحويّة والتّصْريفيّة لشيخه أبي عثمان المازني "جمعًا ودراسةً"

د. عبد الله بن محمَّد بن جارالله النغيمشي
الأستاذ المساعد بجامعة القصيم – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها– جامعة القصيم

(قُدم للنشر في ١٤٣٢/٧/٢٥هـ .، وقبل للنشر في ١٤٣٢/١١/١٩هـ .)

ملخص البحث. الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين نينا محمد وعلى آله وصحبه، أمـ ـا بعد :

فإن العناية بسؤالات الطلبة النابهين لشيوخهم المبرزين من الأعمال النافعة القيمة ، وقد استعنت بـ ـالله وبدأت منذ فترة ليست بالقصيرة أركز – من خلال كتب اللغة المختلفة – على سؤالات وجهها أبوالعبـ ـاس المبرد (٢٨٦هـ .) لشيخه أبي عثمان المازني (٢٤٧هـ .) ، فجمعت عددًا جيدًا من تلك السؤالات ، ثم عملت عليها دراسة علمية تتميز بالاختصار غير المخل – فيما أتمنى وأحسب – ، وأهمية هذا البحث تبرز من خـ ـلال المكانة العلمية للسائل والمسؤول ، فالسائل قيل فيه : لم ير المبرد مثل نفسه ممن كان قرينه ، ولا يرى بعده مثله ، والمسؤول قيل فيه : لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني ، فسائل تلك مترلته ، لاشك سـ ـتكون أسئلته عن نقاط دقيقة ، وقضايا نحوية أو صرفية جديرة بالاهتمام والسؤال ، ومسؤول بتلك المكانة لاشـ ـك ستكون أجوبته مقنعة ، وثرية بمادة علمية غنية ، تجعل من يأتي بعدهما يهتم بها ، ويعتني بنقلها .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خيـــــر المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن العناية بسؤالات الطلبة النابهين لشيوخهم المبرزين من الأعمال النافعة القيمة، وقد استعنت بالله وبدأت منذ فترة ليست بالقصيرة أركز – من خلال كتب اللغة المختلفة – على سؤالات وجهها أبو العباس المبرد (٢٨٦هـ) لشيخه أبي عثمان المازني (٢٤٧هـ) فجمعت عددًا جيدًا من تلك السؤالات، ثم عملت عليها هذه الدراسة العلمية التي تتميز بالاختصار غير المخل – فيما أتمنى وأحسب- ، وأهمية هذا البحث تبرز من خلال المكانة العلمية للسائل والمسؤول، فالسائل قيل فيه: لم ير المبرد مثل نفسه ممن كان قرينه، ولا يرى بعده مثله، والمسؤول قيل فيه: لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني، فسائل تلك منزلته، لاشك ستكون أسئلته عن نقاط دقيقة، وقضايا نحوية أو صرفية جديرة بالاهتمام والسؤال، ومسؤول بتلك المكانة لاشك ستكون أجوبته مقنعة، وثرية بمادة علمية غنية، تجعل من يأتي بعدهما يهتم بها، ويعتني بنقلها.

ويتضمن هذا البحث الذي سميته: سؤالات أبي العباس المبرد لشيخه أبي عثمان المازني (جمعًا ودراسة).

بعد المقدمة، تمهيدًا، وفصلين، وخاتمة، وقد اختص التمهيد بالحديث الموجز عن حياة أبي عثمان المازني وأبي العباس المبرد وآثارهما، على حين تناول الفصل الأول ثلاثة مباحث، الأول: تلمذة أبي العباس المبرد لأبي عثمان المازني، والثاني: مصادر السؤالات المجموعة والثالث: طرق تلك المصادر وأساليبها في نقل السؤالات، أما الفصل الثاني فقد تناول سبعة مباحث الأول: سؤالات عن إشكالات نحوية أو

تصريفية في بعض الآيات القرآنية، والثاني: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية في بعض الآحاديث النبوية، والثالث: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية داخل أبيات شعرية، والرابع: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية في بعض كلام العرب والخامس: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية في بعض كلام سيبويه، والسادس: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية متفرقة، وقد رتبت السؤالات داخل كل مبحث من تلك المباحث الستة حسب ترتيب ابن مالك لأبواب الألفية، المبحث السابع: ملحوظات عامة على سؤالات المبرد وجواباتها للمازني وفيه تحدثت عن أنواع أسئلة المبرد، وأساليب المبرد بالسؤال، وموقع السؤالات من الخلاف النحوي والتصريفي، وطريقة المبرد في إيراد جواب المازني، وطريقة المازني في جواباته، وموقف المبرد من جوابات شيخه، أما الخاتمة فقد ضمنتها أهم ما توصلت إليه في هذه الدراسة من نتائج، ثم أتبعت الخاتمة بقائمة ذكرت فيها أسماء المصادر والمراجع التي أفدت منها، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

التمهيد

١- أبوعثمان المازني: حياته وآثاره ((بإيجاز)) [(١)]

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية بن حبيب المازني، ولد ونشأ في البصرة، وتتلمذ على عدد من كبار العلماء في عصره، منهم أَبو عُبَيْدَة مَعْمَرُ بن المُثَنَّى (٢٠٨هـ)، وأَبو سَعِيْد عَبْدُ المِلِكِ بن قُرَيْب الأصمعي (٢١٤هـ)، وأَبو زَيْدِالأَنْصَاري

(١) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٨٥، وطبقات النحويين واللغويين ٨٧، ومراتب النحويين ١٢٦، وتاريخ بغداد ٩٣/٧، ووفيات الأعيان ٢٨٤/١، ونزهة الألباء ص ١٤٠، وتاريخ العلماء النحويين ٦٥. وإشارة التعيين ٦١، ومعجم الأدباء ١٠٨/٧ وإنباه الرواة ٢٨١/١، وسير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٢، والبداية والنهاية١٠/٣٥٢، وبغية الوعاة ٤٦٣/١، ومفتاح السعادة١٣٢/١.

سعيد بن أوس (٢١٥هـ)، والأَخْفَشُ الأَوسَط سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ) وأبو عُمَر الجرمي صالح بن إسحاق البصري (٢٢٥هـ)، وتتلمذ على يديه أناس كثر برز منهم أبو الفضل الرياشي العباس بن الفرج (٢٥٧هـ)، وأبو يعلى محمد بن أبي زُرْعَة الباهِلِيُّ (٢٥٧هـ)، وعَبْدُ اللهِ بن أَبي سَعْدٍ الوَرَّاق (٢٧٤هـ)، والفضل بن محمد اليزيدي (٢٧٨هـ)، وأَبو عَبْدِ الله محمد بن علي بن حَمْزة بن الحَسَن (٢٨٦هـ)، وأَبُو العَبَّاس محمد بن يَزِيد المبرّد (٢٨٦هـ)، وأبو علي أَحمد بن جعفر الدِّيْنَوَرِيُّ (٢٨٩هـ)، ويَمُوتُ بن المُزرَّع بن موسى بن سَيَّار البصري (٣٠٣هـ)، وأَبُو جَعْفَر أحمد بن رُسْتُم النحوي الطبري توفي بعد (٣٠٤هـ).

وقد ذكرت المصادر التي تحدثت عن أبي عثمان أنه كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد الأخفش والجرمي، قال عنه تلميذه المبرد: لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني، وقال عنه أبو الطيب اللغوي: كان المازني من فضلاء الناس وعظمائهم، ورواتهم وثقاتهم وكان من أهل القرآن، ووصفه الحافظ ابن كثير بأنه شيخ النحو في زمانه، وذكر أبوعثمان الجاحظ فضل البصرة ورجالها فقال: وفينا اليوم ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم... منهم أبو عثمان بكر بن محمد المازني، وقد ساعد أبا عثمان على نبوغه قوةُ بيانه وأدبه، فكان لا يناظر أحدًا إلا قطعه لقدرته على الكلام، وكان - رحمه الله – مع علمه بالنحو وإمامته فيه متسعًا في الرواية فقد روى كثيرًا من الأشعار واللغات والأخبار والنوادر، وهي مذكورة في كتب اللغة والأدب والأمالي، وصنف أبو عثمان كتبًا كثيرة في اللغة والنحو والعروض والقوافي، وله في كل فن منها مذاهب مشهورة، وأقوال مذكورة عند علماء العربية، ولم يصل إلينا من تلك

المؤلفات إلا كتابان، هما: كتاب ((التصريف))[٢]، وكتاب ((القوافي))[٣]، أما كتبه التي لم تصل إلينا ولم يشر إلى وجودها أحد، وإنما هي في عداد الكتب المفقودة، فهي كتاب: الألف واللام، وعلل النحو، وتفاسير كتاب سيبويه والديباج في جوامع كتاب سيبويه، والديباج على خلاف كتاب أبي عبيدة، والإخبار، وما تلحن فيه العامة، والإكليل، والعروض، وكتاب في القرآن، وكتاب المسائل، توفي أبو عثمان – رحمه الله – في البصرة واختلف في سنة وفاته وأرجح ما قيل في ذلك أنه توفي سنة ٢٤٩هـ.

٢- أبو العباس المبرد: حياته وآثاره ((بإيجاز))[٤]

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم، من ثمالة، وهي قبيلة من الأزد، ولذا فهو أحيانًا ينسب إلى ثمالة فيقال: الثمالي، وأحيانًا إلى الأزد، فيقال: الأزدي، وقد اشتهر محمد بن يزيد بلقبه وهو المبرد واختلف في سبب تلقيبه، فيرى بعضهم أنَّه بكسر الراء بمعنى المثبّت للحق، ويرى آخرون أنَّه بالفتح وسيق عدد من القصص لسبب تلقيبه، والكسر هو ما عليه الأكثرون، ولد أبو العباس المبرد بالبصرة سنة ٢١٠هـ، ونشأ فيها، وأخذ عن كبار علمائها، منهم أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق(٢٢٥هـ)، وأبو محمد التّوزي عبد اللَّه بن محمد(٢٣٦هـ)، وأبو إسحاق الزيادي إبراهيم بن سفيان(٢٤٩هـ)، وأبوحاتم السجستاني سهل بن محمد(٢٥٥هـ)، وأبو عثمان الجاحظ عمرو بن بحر بن

---

(٢) وصلنا بشرح ابن جني له في كتابه ((المنصف)).

(٣) وجدت نص الكتاب كاملاً داخل كتاب " الفصوص " لأبي العلاء الربعي. ينظر: الفصوص ١٦٥/٥-٢٢١.

(٤) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ١٠٥، وطبقات النحويين واللغويين ١١٠، وتاريخ بغداد ٣٨٠/٣، ومعجم الأدباء ٤٧٩/٥-٤٨٠ وإنباه الرواة ٢٤٦/٣، ووفيات الأعيان٣١٧/٣، والوافي بالوفيات ٢١٦/٥، والبداية والنهاية ٧٩/١١، وبغية الوعاة ٢٦٩/١.

محبوب(٢٥٥هـ)، وأبوالفضل الرياشي العباس بن الفرج (٣٥٧هـ) ثم أخذ يشتغل بالتدريس بها حتى سنة ٢٤٦هـ، وبعدها انتقل منها إلى (سرّ من رأى) بطلب من الخليفة المتوكل، وظلّ بها حتى قُتِلَ الخليفة فرحل على إثر ذلك إلى بغداد واشتغل بالتدريس فيها حيث ذاع صيته، واجتمع حوله كثير من العلماء والأدباء والشعراء، واستمر في التدريس ببغداد زهاء أربعين سنة فتخرّج عليه كثير من العلماء، من أبرزهم أبو الحسين محمد بن ولاد (٢٩٨هـ)، وأبو الحسن بن كيسان محمد بن أحمد(٢٩٩هـ)، وأبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن محمد بن السّرِيّ(٣١١هـ)، والأخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل(٣١٥هـ)، وأبو بكر ابن السراج محمد بن السّرِيّ(٣١٦هـ)، وأبو بكر محمد بن شقير(٣١٧هـ)، وأبوبكر ابن الخياط محمد بن أحمد بن منصور(٣٢٠هـ)، وأبوبكر المعروف بمبرمان النحوي (٣٢٦هـ).

وقد تحدث أصحاب التراجم عن صفات المبرد الخَلْقِيةِ فذكروا أنه كان وسيمًا مليح الصورة، وتحدثوا عن صفاته العلمية فوصفوه بأنه كان من العلم، وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخطّ، وصحة القريحة وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحدٌ ممن تقدّمه، أو تأخّر عنه، وترك المبرد — رحمه الله - ثروة علمية ضخمة، وصل إلينا منها المقتضب، والكامل، والمذكر والمؤنث، والتعازي والمراثي، والفاضل والمفضول، والقوافي، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، وشرح لامية العرب للشنفرى ونسب عدنان وقحطان، والبلاغة، وأعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها، توفي أبوالعباس المبرد— رحمه الله - سنة ٣٨٦هـ، وقيل غير ذلك، ودفن بمقبرة باب الكوفة ببغداد.

الفصل الأول

المبحث الأول: تلمذة أبي العباس المبرد لأبي عثمان المازني

اشتهرت تلمذة المبرد للمازني وملازمته له شهرة كبيرة، وأشار إليها كل من ترجم للرجلين، فمن يترجم للمازني يذكر أن من أنبغ تلامذته المبرد، ومن يترجم للمبرد يذكر أن من أهم شيوخه المازني.

وبدأت تلمذة المبرد للمازني عام ٢٢٥هـ، وهو العام الذي توفي فيه أبو عمر الجرمي، وذاك العام يمثل فترة زمنية مبكرة من حياة المبرد، إذ إن عمره آنذاك لم يتجاوز الخامسة عشرة بعد(٥)، جاء في إنباه الرواة(٦): ((قرأ المبرد كتاب سيبويه على الجرمي، ثم توفي الجرمي فابتدأ قراءته على المازني)) وقال أبو العباس متحدثًا عن قراءته للكتاب: ((قرأت نحو ثُلُثَهُ على أبي عمر الجرمي، فتوفي أبو عمر فابتدأت قراءته على أبي عثمان المازني))(٧).

وقد كان أبو العباس المبرد معجبًا بشيخه أبي عثمان، لطيف العبارة معه، موافقًا له في أغلب آرائه فقال مثنيًا عليه: لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني(٨)، وقال واصفًا إيَّاه بالحذق في الكلام والنحو: كان المازني إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بالنحو، وإذا ناظر النحاة لم يستعن بالكلام(٩)، وقال مخاطبًا له بعد

---

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغوين ١١٠، وتاريخ بغداد ٣٨٠/٣، والبغية ٢٧١/١، قال السيرافي في أخبار النحويين البصريين ١١٣متحدثًا عن المبرد: وكان مولده فيما أخبرنا أبو بكر السراج وأبو علي الـ صفار سنة عشر ومائتين... .

(٦) ٢٤٣/٣.

(٧) ينظر: مقدمة الكتاب ١/ ٩.

(٨) ينظر: معجم الأدباء ١٠٨/٧، وسير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٢، والبغية ٤٦٤/١، وأبجد العلوم ٢٧/٣.

(٩) ينظر: إنباه الرواة ١ / ٢٨٣، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٧١.

أن رفض أن يأخذ من الذمي مائة دينار مقابل تدريسه كتاب سيبويه: جُعلت فداك أترد هذه المنفعة مع فاقتك وشدة إضاقتك ؟...[١٠].

ويظهر أن المبرد كان نابغة منذ صغره مما جعل شيخه المازني يُصدِّره لتدريس كتاب سيبويه في حلقته، قال أبو الطيب اللغوي: وحدثني سهل بن أبي سهل البهزي، وإبراهيم بن محمد المسمعي قالا: رأينا محمد بن يزيد، وهو حديث السن، متصدرًا في حلقة أبي عثمان المازني يُقرأ عليه كتاب سيبويه، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها[١١].

وقد أخذ المبرد عن شيخه المازني القراءة كما يقول ابن الجزري في غاية النهاية[١٢]، وأخذ عنه النحو وروى عنه كتبًا كاملة وصلت إلينا بالسند، منها كتاب سيبويه، فمن النسخ التي اعتمد عليها الأستاذ عبد السلام هارون (١٩٨٨م) في تحقيقه للكتاب نسخة دار الكتب المصرية برقم ((٦٥ نحو م)) وهي من رواية أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي (٣٥٣هـ)، عن أبي القاسم بن ولاد (٣٣٢هـ)، عن أبيه أبي الحسين محمد بن ولاد (٢٩٨هـ)، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني، عن أبي الحسن الأخفش (٢١٠هـ)، عن سيبويه (١٨٠هـ)[١٣]، ومن الكتب التي رواها المبرد عن المازني كتاب تصريف المازني، يقول ابن جني في مقدمة المنصف الذي يشرح فيه تصريف المازني: قال أبو الفتح عثمان بن جني: أخبرني الشيخ أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي النحوي قراءة مني عليه بحلب، عن أبي بكر محمد بن السري السراج، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية

---

(١٠) ينظر: نزهة الألباء ١٤١.

(١١) طبقات النحويين واللغويين ١٠١.

(١٢) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/١٠٩.

(١٣) ينظر: مقدمة الكتاب. ط هارون ١/ ٣، مقدمة تحقيق الكتاب. ط هارون ١/٥٧.

المـازني، رحمهـم الله أجمعـين[١٤]، ومنهـا كـذلك كتـاب القـوافي، جـاء في كتـاب الفصوص لأبي العلاء صاعد الربعي (٤١٧هـ): ((ومما يتصل بما تقدم من معاني الشعر علم القوافي، وقد صنف فيه غير كتاب غير أني وجدت بخط المبرد من هذا الفن كتابًا نقله عن خط المازني وفيه من أسرار علم القوافي ما لم يتضمنه كتاب، على وجهه: بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب القوافي وعللها[١٥]))، ثم أورد أبو العلاء نص الكتاب كاملاً، ثم قال: هذا ما نقلته من خط المبرد، وكتبه هو من خط المازني[١٦]))، ولا أبالغ إذا قلت: إن أغلب ما روي عن المازني في كتب اللغة والأدب والأمالي جاء من طريق تلميذه المبرد[١٧]، وهذا الأمر جعل الفارسي – أحيانًا - إذا روى عن المازني من غير طريق المبرد ينص على ذلك، قال في التذكرة: ((وقد أجاز أبو عثمان فيما حكى عنه غيرُ أبي العباس[١٨]))، وقال: ((قُرئ علي في بعض النسخ بخط ابن الكوفي عن أبي عثمان أنه قال: إعمال الفعل الأول من الفعلين أجود من إعمال الآخر، لأنه أشد احتواءً لما يراد من المعنى، ولم يحك ذلك عنه أبو العباس فيما علمت[١٩]...)).

---

(١٤) المنصف ١/٦.

(١٥) كتاب الفصوص ٥/ ١٦٥.

(١٦) ينظر: المصدر السابق ٥/ ٢٢١.

(١٧) ينظر بعض مرويات المبرد عن المازني في المصادر الآتية: مجالس العلماء ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٦٥، ٨٩، ١٢٢، ١٨٦، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٥٥، والبغداديات ٥٠٥، ٥٠٦، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ١٨٩، ٢١١، وسر الصناعة ١/١٧٢، ٢١٩، ٣٦٥، والخصائص ٣/٣٠٣، ٣٠٩، وطبقات النحويين واللغويين ٨٧، ٢٠٣، والمحكم ١/٤، والإنصاف ٢/٥٤٧، وإنباه الرواة ١/٢٥١ ٢٥٣، ٢٥٥، ٢/٣٩، ٤٠، ونزهة الألباء ١٤١، ١٤٢.

(١٨) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ٤٣٤.

(١٩) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ٣٤٤.

وقد كان أبو العباس أثناء قراءته على شيخه يمثل الطالب النجيب يسأل ويناقش[٢٠]، ويقتنص من فوائد شيخه ما لا يقتنصه غيره من التلاميذ، يقول السيرافي متحدثًا عن المبرد: ((وقد كان في عصره ممن قرأ كتاب سيبويه على المازني لم يكن لهم كنباهته))[٢١]، وهذا ما جعل الشيخ يصنع له اختبارًا، فقد جاء في بعض كتب التراجم: ((لما صنف أبو عثمان كتاب ((الألف واللام)) سأل تلميذه أبا العباس عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فأنت المبرد - بكسر الراء - أي المثبت للحق...[٢٢])) وهكذا نرى أن لقب التلميذ الذي غلب على اسمه جاء من طريق الشيخ حسب هذه الرواية.

ووفاء من التلميذ لشيخه فقد أصبح الشيخ حاضرًا في تراث التلميذ ومؤثرًا، فلا يخلو كتاب من كتب المبرد من روايات المازني وعلمه وآرائه، كذلك نجد من التلميذ تأييدًا لآراء شيخه وموافقة لها، ففي كتابه ((المقتضب)) ثلاثة عشر نقلاً عن المازني، منها تسعة نقول في آراء نحوية للمازني فيها رأي مخالف للنحويين وقد وافقه في سبعة منها، وفي كتابه الذي رد به على سيبويه وسماه مسائل الغلط ثلاث وعشرون مسألة رد فيها رأي سيبويه بأقوال المازني، فكان يختم كل مسألة بقوله: وهذا قول أبي عثمان، وهذا رأي أبي عثمان، أو وتخطئته قول أبي عثمان، ونحو ذلك من

---

(٢٠) وفي هذا البحث سأعرض – بإذن الله تعالى – ما استطعت الحصول عليه من الأسئلة التي كان يوجهها لأستاذه المازني.

(٢١) أخبار النحويين البصريين ١١٣.

(٢٢) ينظر: معجم الأدباء، وسير أعلام النبلاء ٥٧٧/١٣، والبغية ٢٦٩/١.

العبارات[٢٣]، وكل هذا يؤكد لنا صحة مقولة السيرافي: ((وأخذ أبو العباس النحو عن الجرمي والمازني وغيرهما، وكان على المازني يعول))[٢٤].

المبحث الثاني: مصادر السؤالات المجموعة

قبل أن أتحدث عن المصادر التي جمعت منها سؤالات المبرد لشيخه أبي عثمان أحب أن أنوه إلى أني قد رجعت إلى كتب أبي العباس المبرد المطبوعة فلم أجده ينص على سؤاله للمازني في أي منها، ففي المقتضب مثلاً نقل عنه في ثلاثة عشر موضعًا، وفي الكامل في ثمانية وعشرين موضعًا، وفي الفاضل في تسعة مواضع، وفي التعازي والمراثي في موضعين، وفي جميع تلك المواضع لم يصرح بسؤاله للمازني، وإنما يروي عنه رواية، كأن يقول: حدثني، أو: أخبرني، أو: أنشدني، أو يشير إلى مذهبه إشارة، كأن يقول: وهذا مذهب المازني، أو: وهو قول أبي عثمان، أو مأأشبه ذلك، وعدم نصه على شئ من سؤالاته لشيخه في كتبه قد يكون تفسيره أنه كان يسأله تلك المسائل أيام الدراسة والطلب وكثرة المجالسة أما بعد انتهاء مرحلة الطلب، ونبوغ التلميذ، وصيرورته إلى أستاذ له أتباع ومريدون فقد استقل بنفسه وصارت إجابات شيخه لتلك السؤالات من مصادره التي يستقي منها مادته في الشرح والتأليف، وإن لم يصرح بها.

أما المصادر التي أوردت بعض أسئلة المبرد للمازني – حسب ما اطلعت عليه وحسب وفيات أصحابها – فهي[٢٥]: الأصول لابن السراج(٣١٤هـ)، ومجالس العلماء للزجاجي(٣٣٧هـ) وإعراب القرآن للنحاس(٣٣٨هـ)، والمسائل الحلبيات،

---

(٢٣) ينظر: الانتصار ٤٤، ٤٦، ٥٤، ٦٦، ٧٨، ٨٦، ١٠٣، ١١٧، ١١٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٨، ١٥٨، ٢٠٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٦٢، ٢٦٥.

(٢٤) أخبار النحويين البصريين ١٠٨.

(٢٥) تنظر الإحالة إلى تلك المصادر في مواضعها من البحث.

والمسائل الشيرازيات، والتعليقة، وكلها لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، والمنصف، وسر الصناعة، وكلاهما لابن جني(٣٩٢هـ)، والمحكم لابن سيده (٤٥٨هـ)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، ودرة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ)، والإنصاف للأنباري(٥٧٧هـ)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)، وإنباه الرواة لأبي الحسن القفطي(٦٤٦هـ)، والممتع لابن عصفور(٦٦٩هـ)، وشرح الشافية للرضي(٦٨٦هـ)، ولسان العرب لابن منظور(٧١١هـ)، واللمحة في شرح الملحة لمحمد بن الحسن الصائغ(٧٢٠هـ)، وتذكرة النحاة لأبي حيان(٧٤٥هـ)، والوافي بالوفيات للصفدي (٧٦٤هـ)، والمصباح المنير للفيومي (٧٧٠هـ)، والمقاصد الشافية للشاطبي(٧٩٠هـ)، والخزانة، وشرح شواهد الشافية، وكلاهما للبغدادي(١٠٩٣هـ) وتاج العروس للزبيدي(١٢٠٥هـ)، ولم أعثر على سؤالات أخرى في غير تلك المصادر على الرغم من أني رجعت إلى مئات المصادر إن لم تتجاوزها، من أجل الظفر بشئ من تلك السؤالات.

المبحث الثالث: طرق تلك المصادر وأساليبها في نقل السؤالات

المصادر السابقة أوردت سؤالات المبرد لشيخه المازني بطرق متعددة، وأساليب مختلفة، ومن تلك الطرق:

١- نقل السؤال مباشرة دون سند، وهذه الطريقة هي أكثر الطرق، وذلك كأن يقول ناقل السؤال: (قال المبرد: سألت المازني)، (قال أبو العباس: سألت أبا عثمان) (قال محمد بن يزيد: سألت المازني)، (حكى المبرد قال: سألت أبا عثمان)، (قال أبو العباس: قلت أنا لأبي عثمان)، (قال المبرد: فقلت للمازني).

٢- إيراد السؤال بسند متصل من الناقل إلى المبرد، ومن ذلك قول الزجاج وهو يتحدث عن إحدى المسائل: ((سألت أبا العباس محمد بن يزيد عن ذلك فقال: سألت أبا عثمان المازني...[٢٦])) وقول الخطابي: ((وأخبرني الحسن بن خلاد قال: سألت الزجاج عن قولهم: سبحانك اللهم وبحمدك والعلة في ظهور الواو، فقال: سألت أبا العباس محمد بن يزيد عما سألتني عنه، فقال: سألت أبا عثمان المازني عما سألتني عنه، فقال...[27]))، وقول الزجاجي: ((حدثني إسماعيل بن محمد، قال: حدثني أبو العباس محمد بن يزيد، قال: قلت للمازني: ما تقول...[٢٨]؟)).، وقول أبي علي الفارسي: ((أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال: سألته — يعني أبا عثمان - ...[٢٩]))، وذكر الفارسي في التذكرة مما علقه إسماعيل بن نصر عن أبي العباس قال: ((حدثني أبو العباس قال: سألت أبا عثمان عن تصغير انطلاق...[٣٠])).

٣- نقل السؤال من خط أبي العباس المبرد، ومن ذلك قول الزجاجي: ((وجدت بخط محمد بن يزيد، سألت أبا عثمان بكر بن محمد المازني...[٣١])).

الفصل الثاني: (السؤالات وجواباتها)

المبحث الأول: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية في بعض الآيات القرآنية

١- إعراب قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٣٢]

---

(٢٦) درة الغواص ٣١، والمصباح المنير (حمد).

(٢٧) غريب الحديث للخطابي ١/١٤١، وينظر: درة الغواص ٥١٦.

(٢٨) مجالس العلماء ٤٢ مجلس ٢٢.

(٢٩) المسائل الحلبيات ٣١٢.

(٣٠) المقاصد الشافية ٧/٣٤٥.

(٣١) مجالس العلماء ٨٩ مجلس ٥٢.

اختلف العلماء مفسرين ونحويين في إعراب قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ فقال أبو عثمان المازني: الكلام تام في قوله: ﴿وَيُبْصِرُونَ﴾ ثم استأنف قوله: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٣٣]، قال أبو جعفر النحاس: قوله تعالى ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ...﴾ أي يوم القيامة، **قال محمد بن يزيد: سألت أبا عثمان المازني عن هذا فقال: هذا التمام**[٣٤]))، وبناء على هذا القول يكون قوله: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ متعلقًا بما بعده، وهو استفهام يراد به الترداد بين أمرين معلوم نفي الحكم عن أحدهما وتعيين وجوده للآخر، وهو المؤمن ليس بمفتون ولا به فتون[٣٥]، ويكون الإعراب عند المازني كما نقل عنه أبو علي الفارسي والجوهري ((المفتون)) مبتدأ، وما قبله خبر، كقولهم: بمن مرورك، وعلى أيهم نزولك[٣٦].

ويرى الجمهور أن قوله: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ متعلق بما قبله، وأن الإبصار عامل في الجملة المستفهم عنها، قال السمين الحلبي: ((ينبغي أن يقال: إن الكلام إنما يتم على قوله ﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾...، لأن قوله ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ...﴾ مُعلَّقٌ بالاستفهام بعده، لأنه فعل بمعنى الرؤية، والرؤية البصرية تُعلق على الصحيح بدليل قولهم: أما ترى أيُّ برق ههنا، فكذلك الإبصار، لأنه هو الرؤية بالعين[٣٧]))، واختلف الجمهور في الباء، فذهب جماعة إلى أنها زائدة، والمعنى: أيكم المفتون، أي المجنون، أمنا أم

=(٣٢) الآية ٥ و ٦ من سورة القلم.

(٣٣) ينظر النقل عن المازني في: المسائل البصريات ٥٤٤/١،والمحرر الوجيز ٣٤٦/٥، والبحر المحيط ٣٠٣/٨،وروح المعاني ٣٠/١٠.

(٣٤) إعراب القرآن للنحاس ٦/٥.

(٣٥) ينظر: البحر المحيط ٦٠٣/٨، وروح المعاني ٣٠/١٠.

(٣٦) ينظر: المسائل البصريات ٥٤٤/١، وتاج العروس ٤٩٠/٣٥ (فتن).

(٣٧) الدر المصون ٣٥١/٦.

منكم؟ وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في نحو ((بحسبك درهم))، أي حسبك، وممن قال بهذا القول من المفسرين قتادة(٣٨)، والقرطبي(٣٩)ومن النحويين وعلماء اللغة أبو عبيدة معمر بن المثنى، والأخفش، وابن قتيبة، وابن سيده(٤٠)، وابن هشام الأنصاري وعزاه إلى سيبويه(٤١)، وضعفه السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي بحجة أن الباء لا تزاد في المبتدأ إلا في ((حسبك)) فقط(٤٢).

وذهب جماعة إلى أن الباء ظرفية بمعنى ((في)) نحو زيد بمكة، أي فيها، والمعنى: فستعلم وسيعلمون في أي الفريقين المجنون الذي لا يتبع الحق، أي في فريقك أم في فريقهم؟، أي في أيهما يوجد؟ وممن قال بهذا القول من المفسرين مجاهد(٤٣)، ومن النحويين الفراء(٤٤)، وأجازه العكبري(٤٥)، ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة ((في أيكم المفتون))(٤٦).

وذهب جماعة إلى أن الباء للإلصاق، والمفتون مصدر بمعنى الفتنة، أي: بأيكم الفتنة، وهو كقولهم: ماله معقول أي عقل، وكقولهم: اقبل ميسوره ودع معسوره، والمعنى: بأيكم الجنون أبفريق المؤمنين أم بفريق الكافرين؟، وممن قال بهذا من

---

(٣٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧/٥.

(٣٩) ينظر: تفسير القرطبي ٢٢٩/١٨.

(٤٠) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: مجاز القرآن ٢٦٤/٢، معاني القرآن ٧١٢/٢، أدب الكاتب ٤١٧، تأويل مشكل القرآن ٢٤٨، المخصص ٢٤٢/٤، ٣٢٣.

(٤١) ينظر: المغني ١١٩، ولم أجد ما عزاه إلى سيبويه في كتابه.

(٤٢) ينظر: الدر المصون ٣٥١/٦، واللباب ٢٧٠/٢٠.

(٤٣) ينظر: ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧/٥.

(٤٤) ينظر: معاني القرآن ١٧٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٧/٥.

(٤٥) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٦٦/٢.

(٤٦) تنظر القراءة في: البحر المحيط ٣٠٣/٨.

المفسرين الحسن والضحاك وابن عباس[٤٧] واختاره ابن جرير الطبري، وعلل اختياره بقوله: ((لأن ذلك أظهر في معاني الكلام[٤٨]))، وقال بهذا القول من النحاة الأخفش في قوله الثاني[٤٩]، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو جعفر النحاس، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري[٥٠]، وأجازه الفراء في معاني القرآن[٥١].

وذهب بعض النحويين إلى أن الباء سببية، وأن في الكلام حذف مضاف، والتقدير: بأيكم فتنة المفتون ؟، وممن قال بهذا القول المبرد[٥٢]، وعزي إلى الأخفش[٥٣]، ويكون المعنى: بسبب أيكم المفتون أي المعذب، أي: أبدعائك يا محمد أم بدعائهم ؟.

٢- إبدال الألف همزة في قوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾[٥٤]

تجيز العرب التقاء الساكنين إذا كان أولهما ألفًا والحرف الآخر مشددًا، مثل: دابّة وشابَّة والضالّين، وسُمع عن بعض العرب قولهم: دأَبَّة، وشأَبَّة، وقرأ أيوب السختياني (١٣١هـ) (ولا الضألين[٥٥]) بإبدال الألف همزة، لأجل تحريكها، والفرار من التقاء الساكنين، والساكنان هما الألف وأول المدغمين، قال أبو علي الفارسي:

---

(٤٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧/٥، وتفسير القرطبي ٢٢٩/١٨.

(٤٨) جامع البيان للطبري ٥٣٢/٢٣.

(٤٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧/٥، والبصريات ٥٤٤/١، والبحر المحيط ٣٠٣/٨.

(٥٠) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: الزاهر ٢٨٦/١،إعراب القرآن للنحاس ٧/٥، مشكل إعراب القرآن ٧٤٩/٢، المفصل ٢٧٧.

(٥١) ١٧٣/٣.

(٥٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧/٥، والبصريات ٥٤٤/١.

(٥٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣٤٦/٥، والبحر المحيط ٣٠٣/٨.

(٥٤) الآية ٣٩ من سورة الرحمن.

(٥٥) تنظر القراءة في: المحتسب ٤٦/١، وتفسير القرطبي ١٥١/١.

((هذا باب من إبدال الألف همزة: **قال محمد بن يزيد: حدثني أبو عثمان المازني عن** أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: ((فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأنّ)) فهمز، لأنه حرك الألف لالتقاء الساكنين فصارت همزة، قال أبو زيد: فظننته لحن حتى سمعت العرب تقول: دأبّة وشأبّة، ونحو ذلك فيهمزون، فعلمت أن عمرًا لم يقل إلا بسماع **قال أبو العباس: قلت أنا لأبي عثمان: أتقيس هذا؟ فقال: لا، ولا أقبله**[٥٦])).

وإنما أفتى أبو عثمان بعدم القياس على هذا المسموع، لأنه لا يقاس عنده إلا على ما كثر واطرد في كلام العرب، وأما القليل فلا يقاس عليه، وقد تابعه على ذلك أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني فقال الفارسي بعد أن أورد عددًا من الشواهد الشعرية التي جاء في بعض كلماتها إبدال الألف همزة: ((وهذه الأشياء شاذة قليلة، والقول فيه ما قال أبو عثمان...[٥٧]))، وقال ابن جني بعد أن أورد عددًا من المسموعات من هذا النحو: ((وهذا كله شاذ غير مطرد في القياس[٥٨]))، ويرى ابن عصفور أن ذلك ينقاس في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام[٥٩]، ويرى أبو حيان[٦٠]أنه إذا ثبت أنها لغة لبعض العرب فينبغي القول بجواز القياس عليها مطلقًا، ورأيه في —

(٥٦) المسائل الشيرازيات ٥٧٤/٢، والنص نفسه في: سر الصناعة ٧٣/١، والمنصف ٢٨١/١، والمحكم ١٥٤/٨ (ضلل)، والممتع ٣٢٢/١، واللسان ٣٩١/١١ (ضلل)، وشرح شواهد الشافية ١٦٨، ١٦٩، وتنظر الحكاية دون نص على السؤال في: الخصائص ١٤٧/٣-١٤٨، والمحتسب ٤٦/١-٤٧، وتفسير القرطبي ١٥١/١، وروح المعاني ٩٨/١.

(٥٧) المسائل الشيرازيات ٥٧٥/٢.

(٥٨) سر الصناعة ١٠٢/١.

(٥٩) ينظر: الممتع ٣٢٢/١.

(٦٠) ينظر: البحر المحيط ١٥١/١.

نظري — ضعيف، لأن لغات العرب الثابتة عنهم كثيرة، ومع ذلك منع القياس على ما خالف الكثير الغالب في بابه.

المبحث الثاني: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية في بعض الأحاديث النبوية

١- حكم نصب لفظ الجلالة في كلمة التوحيد ((لاإله إلا الله))

أجاز النحويون في لفظ الجلالة في كلمة التوحيد((لاإله إلا الله)) الرفع والنصب، وذكروا في إعراب تلك الجملة وما شاكلها ثمانية أوجه كلها في نظرهم جائزة، فجعلوا الرفع من ستة أوجه[٦١]، هي:

١- أن خبر ((لا)) محذوف، ولفظ الجلالة بدل من محل ((لا)) مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها، قال ابن هشام: وهذا هو الإعراب المشهور لدى المتقدمين وأكثر المتأخرين[٦٢].

٢- أن خبر ((لا)) محذوف، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وتقدير الكلام: لا إله معبود بحق ((هو" إلا الله.

٣- أن خبر ((لا)) محذوف أيضًا، ولفظ الجلالة صفة لـ ((إله)) على الموضع، أي موضع ((لا)) مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول ((لا)).

٤- أن يكون الاستثناء مفرغًا، و((إله)) اسم ((لا)) بني معها، و((إلاالله)) الخبر، وعلى هذا فالجملة تامة لا تحتاج إلى تقدير محذوف، وهذا الإعراب — كما يقول ابن هشام[٦٣]- منقول عن الشلوبين، والزمخشري.

---

(٦١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٦/١، والنكت ٢٥٠/٢، وكشف المشكلات ٢٤٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٥/١، والتبيان ١١١/١، وشرح التسهيل ٢٨٥/٢، والارتشاف ١٣٠٠/٣، ورسالة في إعراب "لاإله إلاالله"، لابن هشام الأنصاري (انظر: ابن هشام الأنصاري ومذهبه النحـ ـوي للدكتور علي فودة نيل ٢٩٢-٢٩٤)، والهمع ١٩٠/٢.

(٦٢) رسالة في إعراب "لاإله إلاالله"، لابن هشام (انظر: ابن هشام الأنصاري ومذهبه النحوي ٢٩٢).

٥- أن ((لاإلـه)) في موضـع الخـبر، و((إلاالله)) في موضـع المبتـدأ، وهـذا الإعراب منسوب للزمخشري.

٦- أن تكون ((لا)) مبنية مع اسمها، و ((إلاالله)) مرفوع بـ ((إلـه)) ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة ((ما مضروب الزيدان، ووما قائم البكران)).

وجعلوا النصب من وجهين:

أحدهما: أن خبر ((لا)) محذوف، ولفظ الجلالة منصوب على الاستثناء، أي: لا إله معبود بحق لنا وللناس إلا اللهَ.

الثاني: أن خبر ((لا)) محذوف أيضًا، و((إلاالله)) صفة لاسم ((لا)) على اللفظ، أو على الموضع بعد دخول ((لا))، لأن موضعه النصب، قال الأعلم الشنتمري: ((**قال المبرد: سألت المازني: هل تجيز (لاإله إلا اللهَ) فأجازه على وجهين: على تمام الكلام، لأنه أضمر: لنا وللناس فنصبه بالاستثناء، والوجه الآخر أن تجعل "إلا" وصفا، كأنه قال: لا إله غير الله، وأضمر الخبر وجعل "إلاّ" وما بعدها في موضع غير، ورفعه على البدل من موضع إله أحسن، لأنه إيجاب بعد نفي، والخبر أيضًا محذوف**[٦٤])).

وقبل أن أختم المسألة أشير إلى أن ما تحدث عنه النحاة، وأجازه المازني في جوابه للمبرد من جواز نصب لفظ الجلالة الواقع بعد ((إلا))، إنما هو بالنظر إلى القياس فقط، أما الاستعمال اللغوي لهذه الكلمة فلم يرد إلا برفع لفظ الجلالة، ولهذا قال الزجاج: ((وإن قلت في الكلام ((لاإله إلا اللهَ)) جاز أما القرآن فلا يُقرأ فيه إلا بما

=(٦٣) ينظر: رسالة في إعراب "لاإله إلاالله"، لابن هشام الأنصاري (انظر: ابن هشام الأنصاري ومذهبه النحوي ٢٩٣).

(٦٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٢٣٥، و لم أجده في موضعه من شرح السيرافي للكتاب.

قرأت القراء به، وثبتت به الرواية الصحيحة، ولو قيل في الكلام: لا رجل عندك إلا زيدًا، ولا إله إلا اللهَ، جاز ولكن الأجود ما في القرآن، وهو أجود أيضًا في الكلام، قال الله عزوجل: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[٦٥]، فإذا نصبت ما بعد ((إلا)) فإنما نصبت على الاستثناء[٦٦])).

٢- العلة في ظهور الواو في قولنا في الاستفتاح: سبحانك اللهم وبحمدك

اختلف المعربون في توجيه ظهور الواو في الحديث ((سبحانك اللهم وبحمدك[٦٧]))، قال الخطابي: ((وأخبرني الحسن بن خلاد قال: سألت الزجاج عن قولهم: سبحانك اللهم وبحمدك، والعلة في ظهور الواو، فقال: **سألت أبا العباس محمد بن يزيد عما سألتني عنه، فقال: سألت أبا عثمان المازني عما سألتني عنه، فقال: المعنى سبحتك اللهم بجميع آلائك وبحمدك سبحتك، قال: ومعنى سبحانك سبحتك**[٦٨]))، وجاء في المصباح المنير[٦٩]: ((وَفِي الْحَدِيثِ ((سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ))، التَّقْدِيرُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَالْحَمْدُ لَكَ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ مَا قِيلَ فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾[٧٠]، أَيْ: نُسَبِّحُ حَامِدِينَ

---

(٦٥) الآية ٣٥ من سورة الصافات.

(٦٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٣٦/١، وقال نحوًا من هذا النحاس، ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٣٠/١.

(٦٧) جزء من حديث الاستفتاح في الصلاة المروي عن أبي سعيد وعن عائشة رضي الله عنهما، ينظر الحديثان في: سنن أبي داود، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، رقم الحديث ٧٧٥، ٧٧٦، وسنن الترمذي، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، رقم الحديث ٢٤٢، ٢٤٣.

(٦٨) غريب الحديث للخطابي ١٤١/١، وذُكر الخبر مختصرًا بجعل الجواب للزجاج دون ذكر للمبرد وشيخه المازني في: شرح النووي على صحيح مسلم ١١٢/٤، ومعالم السنن ١٩٧/١، وعون المعبود شرح سنن أبي داود ٤٧٧/٢، وعقود الزبرجد ١٨١/٣.

(٦٩) مادة (حمد)، وينظر: درة الغواص ٣١.

(٧٠) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

لَكَ، أَوْ: وَالْحَمْدُ لَكَ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: وَبِحَمْدِكَ نَزَّهْتُكَ، وَأَثْنَيْتُ عَلَيْكَ، فَلَكَ الْمِنَّةُ وَالنِّعْمَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا مَعْنَى مَا حُكِيَ عَنْ الزَّجَّاجِ قَالَ: سَأَلْت أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُثْمَانَ الْمَازِنِيَّ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: الْمَعْنَى: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ بِجَمِيعِ صِفَاتِكَ وَبِحَمْدِكَ سَبَّحْتُكَ)).

وقد نص الطيبي على أن جواب الزجاج الذي نقله عن المبرد عن المازني يحتمل أن تكون فيه الواو حالية والباء للإلصاق، والتقدير: أسبحك تسبيحًا وأنا متلبس بحمدك، ويحتمل أن تكون فيه الواو عاطفة عطفت جملة فعلية على مثلها، والباء سببية، أي أنزهك تنزيهًا بسبب الثناء الجميل عليك، وعلى التقديرين ((اللهم)) معترضة[٧١].

وهناك قولان آخران قيلا في الواو، أحدهما: أن الواو بمعنى ((مع))، أي: أسبحك مع التلبس بحمدك[٧٢] والثاني: أن الواو زائدة، والجار والمجرور حال، أي: أسبحك تسبيحًا حال كوني متلبسًا ومقترنًا بحمدك[٧٣]، ونقل عن الأخفش قوله: المعنى: سبحانك اللهم وبذكرك، قال الفيومي: وعلى هذا القول فالواو زائدة كزيادتها في ((ربنا ولك الحمد))، والمعنى: بذكرك الواجب لك من التمجيد والتعظيم، لأن الحمد ذكر[٧٤].

---

(٧١) ينظر: معالم السنن ١٩٧/١، ومشكاة المصابيح ١٩٥/٣، وعون المعبود ٤٧٧/٢.

(٧٢) ينظر: مشكاة المصابيح ١٩٤/٣، وعون المعبود ٤٧٧/٢.

(٧٣) ينظر: المصدران السابقان.

(٧٤) المصباح المنير: مادة (حمد).

المبحث الثالث: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية داخل أبيات شعرية

١- إعراب المشكل من قول الأعشى

هذا النهار بدا لها من همها *** ما بالها بالليل زال زوالها[٧٥]

روي هذا البيت بنصب ((النهار)) ورفعه، وكذلك روي بنصب ((زوالها)) ورفعه، وممن رواه بنصب الاثنين أبو عثمان المازني، وجعل نصب ((النهار)) على أنه ظرف لـ ((بدا))، والمعنى: بدا لها في هذا النهار، ونصب ((زوالها)) على معنى: أزال الله زوالها، أو: أزال الخيال زوالها، وجعل ((زال)) اللازم بمعنى ((أزال)) المتعدي، قال المبرد: ((**سألت المازني عن قول الأعشى:**

هذا النـ ـهار بـ ـدا لهـ ـا مـ ـن همهـ ـا مـ ـا بالهـ ـا بالليـ ـل زال زوالهـ ـا

فقال: نصب النهار على تقدير، هذا الصدود بدا لها النهار، واليوم والليلة، والعرب تقول: زال وأزال، بمعنى، فتقول: زال زوالها[٧٦])).

وقال الفارسي: ((وأما قول الأعشى: ... فإن محمد بن السري -رحمه الله- روى **عن أبي العباس**: يقال: زلت الشيء وأزلته، فهذا على هذا القول دعا عليها، كأنه قال: زال الله زوالها، كما تقول: أزال الله زوالها، هذا قول البصريين والكوفيين، **وقال أبو عثمان**: ارتحلت بالنهار، وأتاه طيفها بالليل، فقال: ما بالها بالليل زال خيالُها زوالها[٧٧])).

---

(٧٥) البيت من الكامل وهو للأعشى الكبير في ديوانه ١٥٠، وكتاب الـ ـشعر ٢/٥٤٥، والحلبيـ ـات ٢٧٤، والمنصف ٢/٢١، وتهذيب اللغة ١٣/١٧٤، والمحكم ٩/١٠٥.

(٧٦) معجم الأدباء ٧/١١٧، والوافي بالوفيات ١٠/٢١٠.

(٧٧) الحلبيات ٢٧٤-٢٧٥، وينظر: كتاب الشعر ٢/٥٤٦، والمنصف ٢/٢١.

وممن قال بنصب((النهار)) على الظرف، وأن ((زال)) بمعنى ((أزال)) ونصب ((زوالها)): أبو الخطاب الأخفش الأكبر(٧٨)، وأبو الحسن الأخفش الأوسط(٧٩)، وأبو عبيدة، وأبو عمرو الشيباني، والمبرد(٨٠).

وروى أبو عمرو بن العلاء هذا البيت بالرفع(٨١)وقال: إن في البيت إقواء، وذلك أن حرف الروي ((اللام)) منصوب في سائر القصيدة، وجاء في هذا البيت مروفوعًا، والإقواء من عيوب القصيدة إذا كانت القافية مطلقة غير مقيدة كما في هذه القصيدة(٨٢)، ويرى أبو عمرو أن هذه الكلمة ((زال زوالها)) مثل للعرب قديم تستعمله هكذا بالرفع، فسمعه الأعشى فجاء به على استعماله، لأن الأمثال لا تغير(٨٣)، والشاعر هنا يدعو على المرأة بالهلاك، وقيل: الشاعر لا يدعو على المرأة، وإنما يدعو على الهم، والمعنى: زال الهم معها حيث زالت(٨٤)، وقيل: يدعو على الخيال، والمعنى: أذهب الله خيالها عني كما ذهبت فأستريح(٨٥).

٢- ((على)) في قول الشاعر

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يَعتملْ إنْ لم يجد يومًا على مَنْ يتكلْ(٨٦)

---

(٧٨) ينظر: البصريات ٥٨٤/١، والخزانة ٢٦٢/٤.

(٧٩) ينظر: معاني القرآن، وكتاب الشعر ٥٤٦/٢.

(٨٠) ينظر رأي هؤلاء في: كتاب الشعر ٥٤٦/٢.

(٨١) ينظر: وكتاب الشعر ٥٤٦/٢، و البصريات ٥٨٣/١، و والمنصف ٢١/٢، و وتهذيب اللغة ١٧٤/١٣.

(٨٢) ينظر: كتاب الفصوص ١٧٣/٥.

(٨٣) ينظر: كتاب الشعر ٥٤٦/٢، والمحكم ١٠٥/٩ (زول)، والخزانة ٢٦٢/٤.

(٨٤) ينظر: كتاب الشعر ٥٤٦/٢، ٥٤٧.

(٨٥) ينظر: الخزانة ٢٦٢/٤، وهناك أقوال أخرى قيلت في البيت بروايتيه تنظر في: كتاب الشعر ٥٤٥/٢-٥٥٣، و البصريات ٥٨٣/١-٥٨٦، و الحلبيات ٢٧٤-٢٧٨، والخزانة ٢٥٩/٤-٢٦٤.

(٨٦) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب ٨١/٣، وأمالي الزجاجي ٢٣٤، ومعنى يعتمل يعمل ويجتهد.

هل هي استفهامية أوزائدة أو داخلة على الموصول ؟

للنحويين في ((على)) الواردة في البيت عدة أقوال، هي :

الأول: وهو أرجحها في نظري : أن ((مَنْ)) استفهامية دخل عليها حرف الجر، ومفعول ((يجد)) محذوف، فيكون التقدير: إن لم يجد يومًا شيئًا، فحذف المفعول، ثم قال مستفهمًا: على من يتكل؟، وعلى هذا تكون ((على)) الموجودة متعلقة بـ ((يتكل)) ولا حذف في البيت، و ((يتكل)) في هذا التقدير وفي جميع التقديرات القادمة في محل رفع، ولكنه سُكِّن للقافية، وهذا مذهب يونس(٨٧)، وأبي عثمان المازني في جوابه للمبرد قال الزجاجي(٨٨): ((**قال أبو العباس المبرد: قال لي المازني: إن لم يجد، يريد يكتسب، وعلى من، استفهامٌ، فكأنه قال: إن لم يكتسب يومًا شيئًا فعلى من يتكل، فكأنه قال: إن لم يجد أعلى زيد يتكل أم على عمرو، فمعنى الشعر على ذا يدل، ومعنى يعلم يعرف، كأنه قال: إن من لم يعرف من يأخذ منه شيئًا اعتمل واكتسب، ألا ترى أنك تقول: قد علمت أزيد في الدار أم عمرو؛ ثم تنفي فتقول: ما علمت أزيد في الدار أم عمرو**)).

الثاني: أن التقدير: على من يتكل عليه، فحذف العائد مع الجار، و((على)) الظاهرة في البيت زائدة، ونُسب هذا التقدير لسيبويه(٨٩)، وقال به الفارسي وابن جني وابن مالك(٩٠)، وقيل: بل إن سيبويه يرى أنها غير زائدة، وأن الشاعر عدى الفعل المتعدي إلى مفعوله وهو ((مَنْ)) بواسطة حرف الجر، قال المازني بعد أن نسب هذا التقدير لسيبويه: ((وهو تقدير صحيح جيد، لأن الفعل المتعدي قد يجوز ألا يعدى،

---

(٨٧) ينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٩١.

(٨٨) مجالس العلماء ٦٥ المجلس رقم ٣٧.

(٨٩) ينظر: المسائل العسكرية ص ١٩١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٢/٣.

(٩٠) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: المسائل العسكرية ص ١٩١، الخصائص ٣٠٦/٢، شرح التسهيل ١٦١/٣.

فكأنه قصد لذلك ثم بدا له فعداه بـ ((على))[٩١])، واختار هذا التقدير عدد من النحويين منهم ابن ولاد، والسيرافي والأعلم[٩٢].

الثالث: أن ((يجد)) مضمنة معنى ((يعلم)) وعلق بالاستفهام بعده، فـ ((مَنْ)) استفهامية، وجملة الاستفهام في محل نصب لـ ((يعلم))، و((على)) متعلقة بـ ((يتكل))، وهذا قول المازني في مذهبه الآخر، والمبرد في مذهبه الأخير[٩٣].

الرابع: أن معنى ((لم يجد)) لم يدر، كأنه قال: إن لم يدر على من يتكل، وهذا قول الفراء[٩٤]، واستشهد له بقول امرأة من العرب – وقد قيل لها: أنزلي قِدْرَكِ–: لا أجد بم أنزلها، أي: لا أدري.

الخامس: أن الأصل ((من يتكل عليه)) فقدم ((على)) على الموصول، وهو تقديم قبيح سوغته الضرورة، وهذا قول ابن الشجري، والرضي[٩٥]، ورده البغدادي بقوله: ((وهذا تعسف، إذ لم يعهد تقديم الجار على غير المجرور، كما لم يعهد تقديم الجازم على غير المجزوم، وإنما المعهود تقديمهما معًا[٩٦])).

٣– ((لا)) النافية و ((ما)) النافية هل يحتاجان إلى عائد ؟

جاء في مجالس العلماء للزجاجي[٩٧]: ((**وجدت بخط محمد بن يزيد: سألت أبا عثمان بكر بن محمد المازني فقلت: ما ترى في قوله:**

---

(٩١) أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٩١.

(٩٢) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: الانتصار ص ١٨٤، شرح السيرافي٣/٢٩٣، النكت ٢/٣٦٠.

(٩٣) ينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٩١، ومجالس العلماء ص ٦٥، والخزانة ١٠/١٤٥–١٤٦.

(٩٤) ينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٩١، ومجالس العلماء ص ٦٥، والخزانة ١/١٤٦.

(٩٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٠، شرح الكافية ٤/٣٣٤.

(٩٦) ينظر: الخزانة ١٠/١٤٣.

(٩٧) ص ٨٩ مجلس ٥٢.

وقـدرٍ ككـف القـرد لا مستعيرها يعـار ولا مـن يأتهـا يتدسـمِ[٩٨]

أتحتاج ((لا)) إلى أن يكون بعدها ضمير ؟ فقال: لا ، ولكن لو كانت ((ما)) مكانها احتاجت إلى ضمير)).

((لا)) تكررت في البيت مرتين، وفي كلا الموضعين لا تحتاج إلى أن يكون بعدها ضمير كما قال المازني لأنها إما أن تكون عاملة مشبهة بـ ((ليس))، او مهملة غير عاملة، فعلى الثاني الأمر واضح في عدم احتياجها إلى عائد، وهو الضمير، لأنها حرف مهمل، وعلى الأول أيضًا لا تحتاج إلى ضمير لأنها لا تعمل إلا في نكرة، بل كون اسمها وخبرها نكرتين شرط لمن يرى إعمالها، وهم جمهور النحويين[٩٩].

ويرى المازني أنه لو كانت ((ما)) مكان ((لا)) في البيت لاحتاجت إلى ضمير، وعلق المبرد على ذلك بقوله موجهًا الخطاب لشيخه المازني: ((**فقلت له: أما ((ما)) الحجازية فتحتاج إلى ضمير، لأنها بمنزلة ((ليس))، فما تقول في ((ما)) التميمية أيضًا، لأنها تنفي آخر الكلام، فلابد من أن يكون ضميره فيها، ألا ترى أنه يختار بعدها إضمار الفعل في قولك: ما زيدًا ضربته، فتجريها مجرى ألف الاستفهام)).**

ولم أستطع تبين جواب المازني على تلك المسألة، والذي يظهر لي أن جوابه يبدأ من قوله: ((أيضًا لأنها... إلخ))، وأن في الكلام سقطًا، ويكون تقدير الكلام الساقط: فما تقول في ((ما)) التميمية ؟ [فقال] أيضًا [تحتاج إلى ضميرا] لأنها....

وقول المازني عن ((ما)) إنها تحتمل ضميرًا مشكل، فكيف تحتاج إلى ضمير يقع بعدها، أو يضمر فيها وهي حرف، ويزيد ذلك في ((ما)) التميمية لكونها أيضًا حرفًا

---

(٩٨) البت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ملحقات ديوانه ٣٩٥، والكتاب ٧٧/٣، والمحكم ٤٦٣/٨.

(٩٩) ينظر: الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٨٢/٤، والأصول ٩٦/١، والمسائل المنثورة ٨٥-٨٧، والتصريح ٢٦٧/١.

غير عامل، وقد نص النحاة على أنه لا يقال: زيدٌ ما قائمًا، قال ابن السراج: ((ولا يجوز: زيدٌ ما قائمًا، ولا زيدٌ ما قائم، ولا زيدٌ ماخلفك، حتى تقول: ما هو قائمًا، وهو خلفك، لأن ((ما)) حقها أن يستأنف بها، ولا يجوز أن تضمر فيها إذ كانت حرفًا ليس بفعل وإنما يضمر في الأفعال[١٠٠])).

٤- حقيقة الألف في كلمة ((علقاة))

أشكل على أبي عبيدة معمر بن المثنى قول رؤبة يصِفُ ثورًا:

فحـ . ـطَّ في عَلْقَـ . ـى وفي مُكُـ . ـورِ[١٠١]

فظن أن الألف للتأنيث، وأنها جمع لـ ((علقاة))، وهذا يناقض قول النحويين: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، ولا يجمع بينهما، وقد بين المازني أن ((علقى)) غير المنون في البيت ليس واحده ((علقاة)) كما ظن أبو عبيدة، وإنما هو اسم مأخوذ من لفظ ((علقى)) المنون الذي واحده ((علقاة))، وعليه فإن ((علقى)) المنون ألفه للإلحاق بجعفر وسلهب وواحده ((علقاة))، وغير المنون لا واحد له، لئلا يدخل تأنيث على تأنيث، قال الزجاجي: ((حدثني إسماعيل بن محمد، قال: حدثني أبو العباس محمد بن يزيد، قال: حدثني أبو عثمان المازني، قال: قال لي أبو عبيدة: ما أكذب النحويين؟، فقلت له: لم قلت ذلك؟، فقال: يقولون إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث، وأن الألف التي في ((علقى)) ملحقةٌ وليست للتأنيث، قال: فقلت: وما أنكرت من ذلك؟، قال: سمعت رؤبة ينشد: فحط في علقى وفي مكور...

---

(١٠٠) الأصول: ٩٤/١.

(١٠١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ٣٦٢/١، والكتاب ٢١٢/٣، و مجالس العلماء ٤٢ مجلس ٢٢، والمحكم ٢١٤/١، والعلقى شجَرة تَدومُ خُضْرَتُها في القَيْظِ ترعاها الإبل، والمكور جمع لمكْر وهـ ـي مـ ـن عشب القيظ.

فقلت له : فما واحد العلقى؟ ، قال لي : علقاةٌ ، قال أبو عثمان : فلم أفسره لـه ، لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا ، وحق ذا أن يكون ((علقى)) جمعًا موضوعًا على غير ((علقاة)) ، ولكن كالشاء من شاة ، ... قال المبرد : **فقلت للمازني : فما تقول أنت؟ ، قال : القول فيه : أن علقى إذا لم ينصرف في النكرة فإنما هو اسم مأخوذ من لفظ ((علقى)) الذي ينصرف وليس به ، والألف فيه ملحقة ، فعلق على التأنيث ، فهو مشتق من لفظه ، ومعناه كمعناه ، ألا ترى أنك تقول سبطر في معنى السبط ولفظه ، وليس هو إياه بعينه ، ولا مبنيًا عليه ، وإنما هو بمنزلة اسم وافق اسمًا في معناه ، وقاربه في لفظه ، وكذلك لآل لصاحب اللؤلؤ ، وهذا البناء لا يكون في ذوات الأربعة ، وإنما هو اسم مشتقٌ من اللؤلؤ وفي معناه ، وليس بمبني عليه ، فإذا كان الألف في ((علقى)) للتأنيث لم يجز أن يكون واحدها ((علقاة)) ، لأن تأنيثًا لايدخل على تأنيث[١٠٢]))**.

وقد وافق المازني في توجيهه هذا الزجاج ، وابن جني ، والأعلم ، وابن سيده[١٠٣] بل إني لم أجد أحدًا خالف هذا التوجيه أو اعترضه.

المبحث الرابع: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية في بعض كلام العرب

١- علة بناء الاسم الموصول في قولهم: ((الذي)) وإعراب مثن اه في ق ولهم: ((اللذان))

اتفق النحويون على أن الاسم الموصول المفرد ((الذي)) وكذلك الجمع ((الذين)) مبني ، وجعلوا علة البناء راجعة إلى افتقاره اللازم للصلة والعائد ، قال الرضي : ((وإنما بنيت الموصولات لاحتياجها في تمامها جزءًا ، إلى صلة وعائد ،

---

(١٠٢) مجالس العلماء ٤٢ مجلس ٢٢، وتنظر الحكاية بتمامها في: إنباه الرواة ١/ ٢٩٠، وروى بعضها دون نص على سؤال المبرد: ابن جني في الخصائص ١/ ٢٧٢، ٣/ ٣٠٩، وابن سيده في المحكم ٥/ ٢٣٦، والمخصص ٤/ ٤٧٥.

(١٠٣) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: ما ينصرف وما لاينصرف ٣٨، الخصائص ١/ ٢٧٢، ٣/ ٣٠٩، تحصيل ع ين الذهب ٤٤٨، المحكم ١/ ٢١٤، ٥/ ٢٣٦، والمخصص ٤/ ٤٧٥.

كاحتياج الحرف إلى غيره في الجزئية[١٠٤]))، وهذه العلة موجودة في المثنى ((اللذان))، ومع ذلك فهي معربة، تقول: جاء اللذان..، ورأيت اللذين.. !.

وقد علل المازني لذلك في إجابته لسؤال المبرد، ودونك نص السؤال والجواب، قال الزجاجي: ((**قال أبو العباس: وسألت أبا عثمان: لم قالوا: جاءني الذي في الدار، فجعله كالجر والنصب، وقال في الاثنين: اللذان فأعرب، ورأيت اللذين؟، فقال: من قبل أن التثنية لا تخطئ الواحد، والجمع أبدًا، والجمع قد يكون له أبنيةٌ، فهو كالواحد، فلما كان الواحد مبنيًا بنيت الجمع إذ كان يختلف، ولم أبن ما لم يكن قط إلا على طريقة واحدة، وأما قولهم: هنة وهنْتان ومنة ومنْتان، فأسكنوا في التثنية ما كان في الواحد متحركًا، فإنما أسكنوا ذلك من الواحد في الوصل، وأما التثنية فقد سلّموا علامتها بالألف والنون والدليل على أنهم إلى الواحد قصدوا بالإسكان، قولهم إذا وصلوا: ياهنة افعلي، وأما قولهم: اللذان ولم يقولوا: اللذيان [١٠٥]، كما قالوا في عمٍ: عميان، فلأن ياء عم تحركت في النصب، فلما جاءت بعدها ألفٌ توجب فيها الفتحة تحركت لذلك، وياء الذي ساكنة على كل حال، فلذلك حذفت لما جاءت الألف لالتقاء الساكنين، إذ لم يجز أن تتحرك ألبتة**[١٠٦])).

وقيل: إن علة إعراب ((اللذان)) التثنية، والتثنية من خصائص الأسماء[١٠٧]، ويرى جمهور النحويين- واختاره الرضي، وابن هشام، والجامي،

(١٠٤) شرح الكافية ٣/٢٠٠، وينظر: أوضح المسالك ١/٣١، والتصريح ١/٤٦.

(١٠٥) يرى بعضهم أنهم حذفوا الياء من ((اللذان))، و لم يقولوا: ((اللذيان))، كما قالوا: القاضيان، بإثبات الياء، من أجل التفريق بين تثنية المبني ((الذي))، وتثنية المعرب ((القاضي)). ينظر: أوضح المسالك ١/١٢٧، والتصريح ١/١٥٠.

(١٠٦) مجالس العلماء ١١٣ مجلس رقم (٦٦).

(١٠٧) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٠.

والأزهري[١٠٨]- أن((اللذان)) صيغة موضوعة لتثنية المرفوع، و((اللذين)) صيغة موضوعة لتثنية المنصوب والمجرور، وليست مثناة حقيقة ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الإعراب، لوجود علة البناء فيها.

٢- إعراب قولهم: ((يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ)) بفتح الميم

إذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلام أخي، فإنه يجب بقاء الياء ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى، ولأن النداء لم يقع على الأخ ((وإنما على ((الغلام))، ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنادى ((ابن أمَّ)) أو((ابن عمَّ)) فالأكثر حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة، وذلك لكثرة الاستعمال نحو: يا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ، بكسر الميم فيها، ويجوز فتح الميم، فتقول: يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ، والفتح والكسر لغتان فصيحتان وقد قرئ بهما في السبعة في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾[١٠٩]، وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾[١١٠].

وقد اختلف النحويون في توجيه الفتح، فذهب سيبويه وجمهور البصريين[١١١]إلى أن ((ابن)) و ((أمّ)) بنيا على الفتح، لتركيبهما تركيب ((خمسة عشر)) وعلى هذا فليس ((ابن)) مضافًا لـ ((أم)) بل هو مركب معها، فحركتها حركة بناء، قال سيبويه: ((وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر

---

(١٠٨) تنظر كتب هؤلاء مرتبة شرح الكافية ١٨٨/٣، أوضح المسالك ٣٣/١، الفوائد الضيائية ٣١٣/١، التصريح ٦٥/١.

(١٠٩) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(١١٠) من الآية ٩٤ من سورة طه، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص بفتح الميم، والباقون بكسرها. ينظر: السبعة ٤٢٣.

(١١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٨/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٥١/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٢/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٣/١، وشرح الجمل لابن خروف ٧٢٧/٢.

في كلامهم من ((يا ابن أبي)) و ((يا غلام غلامي[١١٢])) ، وقال الزجاج : ((إنما جاز الفتح في هذا ، وفي ((ابن عمّ)) لكثرة الاستعمال ، ألا ترى أن الرجل يقول ذلك لمن لا يعرفه ، فكأنه لكثرة الاستعمال عندهم يخرج عمن هو له فخفف الكلمتان بأن جُعلتا واحدة ، وبنيتا على الفتح ، ولا يجوز ذلك في غيرهما[١١٣])).

وذهب الكوفيون[١١٤] إلى أن ((ابن)) مضاف لـ ((أم)) ، و((أم)) مضافة لياء المتكلم ، وياء المتكلم قد قلبت ألفًا كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : يا غلاما ، ثم حذفت الألف واجتزيء عنها بالفتحة كما يجتزأ عن الياء بالكسرة ، وعلى هذا فحركة ((ابن)) حركة إعراب وهو مضاف لـ ((أم)) و ((أم)) في محل جر بالإضافة.

وذهب أبو عثمان المازني - ووافقه ابن يعيش والعكبري[١١٥]- إلى جواز المذهبين السابقين ، قال ابن السراج : ((**قال أبو العباس — رحمه الله - : سألت أبا عثمان عن قول من قال : يا ابن أمَّ لا تفعل ، فقال : عندي فيه وجهان ، أحدهما : أن يكون أراد : يا ابن أمي ، فقلب الياء ألفًا فقال : ياابنَ أمَّا ، ثم حذف الألف استخفافًا من ((أُمَّا)) كما حذف الياء من ((أمي)) ، ومثل ذلك : يا أبة لا تفعل ، والوجه الآخر : أن يكون ((ابن)) عمل في ((أم)) عمل خمسة عشر فبني لذلك ، قلت : فلم جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفًا ، فقال : يجوز في النداء والخبر وهو في النداء أجود قلت : وأمّ ، قال : لأن النداء يقرب من الندبة ، وهو قياس واحد ، وذلك قولك : وا أماه[١١٦]**)).

---

(١١٢) الكتاب ٢/٢١٤.

(١١٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٧٨.

(١١٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٩٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٥٢، والبحر المحيط ٤/٣٩٤.

(١١٥) ينظر كتاباهما: شرح المفصل ٢/١٣، التبيان في إعراب القرآن ١/٤٦١.

(١١٦) الأصول ١/٣٤١، وينظر نسبة هذا الرأي للمازني دون نص على سؤال المبرد في: كشف المشكلات ١/٤٧٦، والبديع ١/٤٠٠.

ويظهر أن المبرد موافق لجمهور البصريين بالقول بالمذهب الأول، فقد نص في المقتضب على القول به ولم يذكر القول الآخر، قال: ((وأما قولهم: يا ابن أمَّ، ويا ابنَ عمَّ ، فإنهم جعلوهما اسمًا واحدًا بمنزلة خمسة عشر، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال، ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف، ولمن لا رحم بينه وبينه: يا ابن عمَّ، ويا ابن أمَّ، حتى صار كلامًا شائعًا مخرجًا عمَّن هو له، فلما كان كذلك خُفِّفَ فجعل اسمًا واحدًا[١١٧])).

وقد خطأ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم بحجة أن الاجتزاء بالفتحة عن الألف ضعيف، لأن الألف خفيفة لا تحذف إلا في الضرورة[١١٨]، ولأن الألف عوض من ياء وحذف الياء إنما يكون في النداء، وليس ((أم)) بمنادى[١١٩].

٣- إبدال الألف همزة في قول بعض العرب: رأيتُ رجلاً

ذكر سيبويه عن الخليل أن بعض العرب يقلبون الألف التي هي بدل من التنوين في الوقف همزة، فيقولون: رأيت رجلأ[١٢٠]، قال الفارسي: ((**قال محمد بن يزيد: سألت أبا عثمان عن قول سيبويه: من العرب من يقول: رأيت رجلأ، فيهمز الألف، ما دعاهم إلى ذلك ؟ فقال: من قبل أن الألف تهوي في الفم فآخرها عند أول الهمزة، فلما كانت تنقطع عند الهمزة جيء بالهمزة مكانها**[١٢١])).

وتعليل المازني هذا هو نفسه تعليل سيبويه، حيث قال: ((وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ، فيهمز وهذه حبلأ، وتقديرهما رجلع وحبلع، فهمز

(١١٧) المقتضب ٤/٢٥١.

(١١٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٥٢، وكشف المشكلات ١/٤٧٧، والمساعد ٢/٥٢٠.

(١١٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٠٣.

(١٢٠) الكتاب ٤/١٧٦.

(١٢١) المسائل الشيرازيات ٢/٥٧٩-٥٨٠.

لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم، وسمعناهم يقولون: هو يضربهأ، فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفون في الإدغام، فإذا وصلت لم يكن هذا لأن أخذك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع[(١٢٢)])).

ويرى الفارسي أن هذه اللغة أكثر في الاستعمال وأقوى في القياس من اللغة التي تقلب فيها الألف همزة في وسط الكلمة، مثل ما سمع من قولهم: دأَبَّة، وشأَبَّة، بالهمز، قال: ((لأنها موضع وقف والحرف الموقوف عليه تلحقه ضروب من التغيير لا تلحق في الإدراج، كنحو إبدالهم من تاء التأنيث الهاء، ونحو إبدال قوم من الألف الياء والواو...، فكما جاز تغيير هذه الأشياء في الوقف كذلك استجازوا في ((رجل)) إذا وقف عليه منصوبًا وفي غيرها من الألفات هذا الذي استجازوه[(١٢٣)])).

المبحث الخامس: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية في بعض كلام سيبويه

١- ((سكران)) و((غضبان)) ونحوهما أصل لباب ((فعلان))

ذكر النحويون أنه يُمنع من الصرف ما كان وصفًا على وزن فَعْلان، كـ ((سكران)) و((غضبان)) و((عطشان))، ونحوها[(١٢٤)]، والمانع لها من الصرف الوصفية وزيادة الألف والنون عند الكوفيين[(١٢٥)]، وذهب البصريون[(٢)]إلى أن المانع لها الزيادة المشبهة لألفي التأنيث في نحو: حمراء، وهذا الشبه _عندهم_ من ثلاثة

(١٢٢) الكتاب ٤/١٧٦-١٧٧.

(١٢٣) المسائل الشيرازيات ٢/٥٧٨-٥٧٩.

(١٢٤) ينظر: الكتاب ٣/٢١٥، والأصول ٢/٨٥، وشرح السيرافي ٤/٨٩، والتعليقة ٣/٤٠، وما ينصرف وما لاينصرف ٤٦.

(١٢٥) ينظر: المغني ٦١٨.

أوجه[١٢٦]: أحدها: امتناع دخول تاء التأنيث عليها، والثاني: أن بناء مذكرها مخالف لبناء مؤنثها والثالث: أن في آخرها نونًا قبلها ألف، كما أن حمراء ونحوها آخرها همزة قبلها ألف وهما متفقتان في عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات.

وذكر النحويون كذلك أنه يمنع من الصرف ما كان علمًا وزيدت فيه ألف ونون، كعثمان، وسلمان، وعدنان، ونحوها[١٢٧]، والمانع لها من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون عند الكوفيين[٢]، أما البصريون فقاسوها على باب ((سكران))، وجعلو المانع لها الزيادة المشبهة لألفي التأنيث في نحو: حمراء[٢]، قال سيبويه: ((هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة: وذلك نحو عطشان، وسكران وعجلان، وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث سكران بناء على حدةٍ، كما كان لمذكر حمراء بناءٌ على حدة، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجري مجراها[١٢٨])).

وقد فهم **المبرد** من نص سيبويه السابق أنه يجعل بناء ((فعلان)) أصلاً في الوصف ويحمل عليه غيره **فسأل شيخه المازني** عن علة ذلك، قال الفارسي في التعليقة: ((هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو غضبان: **قال ابو العباس: سألت أبا عثمان: لم زعم أن أصل بناء فعلان**

---

(١٢٦) ينظر: الكتاب ٢١٦/٣، والمقتضب ٢٠٢/١، ٣٣٥/٣، والأصول ٨٥/٢، واللباب ٥٠٣/١.

(١٢٧) ينظر: الكتاب ٢١٦/٣، والمقتضب ٣٣٥/٣، والأصول ٨٦/٢.

(١٢٨) الكتاب ٢١٥/٣-٢١٦.

كغضبان[١٢٩] **وما أشبهه ؟ فقال: من قبل أن الزيادة للفعل وأشبه الأسماء بالأفعال الصفات، لأنها تحتاج إلى الموصوف، كما يحتاج الفعل إلى الفاعل، فلما أن كانت زيادة، علمنا أن أصلها للفعل، فإن لم يكن، لما أشبه الفعل**[١٣٠]**))**.

وقال ابن جني مقررًا ما فهمه المبرد عن سيبويه، ومؤيدًا المازني في تعليله: ((وأما الألف والنون الزائدتان في نحو عثمان، وسرحان، فإنهما نظيرتا الألف والهمزة في باب حمراء وصفراء، وأصل بنائهما لباب سكران وغضبان لأنهما وصفٌ، والزيادة بالوصف أحق منها بالاسم، لأن الوصف مشابه للفعل، والزيادة في الفعل أقعد منها في الاسم[١٣١])).

ويقول المرادي متحدثًا عن إحدى مسائل التصغير: ((وإذا ورد ألف ونون مزيدتان من نحو: ندمان، ولم يُعرف هل تقلب العرب ألفه، أو لا ؟، حُمل على باب سكران، لأنه أكثر[١٣٢])).

٢- النسب إلى محذوف الفاء نحو: عدة وشية

إذا أريد النسب إلى محذوف الفاء ؛ فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام لم يرد إليه المحذوف، فتقول في النسب إلى ((عدة)): عِديٌّ[١٣٣]، و((عدة)) مصدر ((وعد))، حذفت فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث، وإن كان معتل اللام، نحو ((شِية)) ففيه مذهبان:

---

(١٢٩) هكذا في المطبوع ! والكلام غير واضح، والذي يظهر لي أن الكاف مقحمة، وأن صواب العبارة: لم زعم أن أصل بناء فعلان غضبان وما أشبهه ؟، أو أن يكون هناك عبارة ساقطة، والتقدير: لم زعم أن أصل بناء فعلان الوصف كغضبان وما أشبهه.

(١٣٠) التعليقة ٤٠/٣.

(١٣١) المنصف ١٥٧/١.

(١٣٢) توضيح المقاصد ٨٤/٣.

(١٣٣) ينظر: الكتاب ٣٦٩/٣، والمقتضب ١٥٦/٣، والأصول ٨٠/٣.

الأول: مذهب سيبويه، وهو رد الفاء المحذوفة مع فتح العين، فتقول في النسب إلى ((شِية)): وِشَوِيٌّ[١٣٤]، وأصلها ((وِشْيٌ))، بكسر الواو، وسكون الشين، فنقلت حركة الواو إلى الشين تمهيدًا لحذف الواو، ثم حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث، فصارت ((شية))، فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة، وهي الواو المكسورة، وتفتح الشين، فتصير ((وِشَيٌّ))، فتنقلب اللام – وهي الياء – ألفًا، فتصير ((وِشَا))، ثم تقلب واوًا من أجل النسب، لأنها ثالثة، فيقال: وِشَوِيٌّ.

الثاني: مذهب الأخفش[١٣٥]، وهو رد الفاء المحذوفة، مع سكون العين، وكسر ياء الكلمة لأجل النسب، وإنما صحت اللام لسكون ما قبلها، فيقول في النسب إلى شية: وِشْيٌّ، لأن الحركة عرضت بعد الحذف فرد المحذوف برد الأصل.

وقد سأل المبرد شيخه المازني عن علة سيبويه في رده المحذوف عند النسب إلى ((شية)) وعدم رده عند النسب إلى ((عدة))، فقال: ((**وسألت المازني: لم قال سيبويه في النسب إلى عدة: عِدِيٌّ، فلم يردد الواو زعم لبعدها عن ياء النسب، ورد في النسبة إلى شية؟، فقال: من قبل أنه لولم يردد في شية وحذف الهاء لبقيت على حرفين، أحدهما حرف لين، وهذا لا يكون في الأسماء**[١٣٦])).

وقد اقتنع المبرد بجواب المازني بدليل أنه قرره في كتابه المقتضب، فقال: ((هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء: وذلك قولك: عدة، وزنة، لأن الأصل كان وعدة، ووزنة، لأنه من وعدت، ووزنت، ... فإذا نسبت إلى شيءٍ منه لم

---

(١٣٤) ينظر: الكتاب ٣/٣٦٩، و المقتضب ٣/١٥٦، والأصول ٣/٨٠، والمفصل ٢٦٣، واللباب ٣/١٥٣.

(١٣٥) ينظر: المقتضب ٣/١٥٦، والأصول ٣/٨٠، والمفصل ٢٦٣، واللباب ٣/١٥٣.

(١٣٦) مجالس العلماء ١١٢ مجلس ٦٦.

تغيره، لبعده من ياء النسب، تقول: عدي وزني، فإن نسبته إلى شيةٍ، فلا بد من الرد، لأنه على حرفين أحدهما حرف لين، ولا تكون الأسماء على ذلك[١٣٧])).

المبحث السادس: سؤالات عن إشكالات نحوية أو تصريفية متفرقة:

١- وجوب فتح همزة ((إنَّ)) في نحو: يومَ الجمعة أنَّك منطلق

أوجب النحويون[١٣٨]فتح همزة ((إنَّ)) في نحو ((يوم الجمعة أنَّك منطلق)) وما أشبهه من التراكيب لأنها وصلتها في تأويل مبتدأ يقع الظرف خبرًا عنه، ولا يصح كسر همزتها، لأن الظرف يصبح لا ناصب له، لأن ما بعد ((إنَّ)) لا يعمل فيما قبلها.

قال ابن السراج: ((**قال أبو العباس: سألت أبا عثمان لِمَ لا تقول: يوم الجمعة إنك منطلق، قال: هذا يجيزه قوم وهم قليل على التقديم والتأخير، يجيزون: إنك منطلق يوم الجمعة، وإنما كان الوجه: يوم الجمعة أنك منطلق، لأنهم يريدون: في يوم الجمعة انطلاقك، قلت: فلِمَ أجازوا: أما يوم الجمعة فإنك منطلق، قال: لأن ما بعد الفاء مبتدأ، ونصب ((يومَ الجمعة)) بالمعنى الذي أحدثته ((أما))، كأنه قال: مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإنك منطلق، وهو نحو قولك: زيد في الدار اليومَ نصبت ((اليوم)) بمعنى الاستقرار في قولك: في الدار، قلت: أتجيز كيف إنك صانع، على قولك: كيف أنت صانع، قال: من أجازه في يوم الجمعة أجازه ها هنا، قال أبو العباس: لا يجوز هذا في ((كيف)) لأن ((كيف)) لا ناصب لها**[١٣٩])).

وقد تحدث المبرد عن هذه المسألة في كتابه المقتضب وفصل فيها ولم يخرج عمَّا قرره شيخه المازني وأجابه به، فقال: ((هذا باب الظروف وأما إذا اتصلت بشيءٍ منهن

---

(١٣٧) المقتضب ١٥٦/٣.

(١٣٨) ينظر: الكتاب ١٣٤/٣-١٣٦، والمقتضب ٢٥٢/٢، والأصول ٢٧٤/١، والمسائل العضديات ١٩٧، والمسائل المنثورة ١٩٦، وشرح التسهيل ٣٢/٢، وشرح الكافية ٢٨٠/١.

(١٣٩) الأصول ٢٧٤/١.

((أنَّ)) تقول: يوم الجمعة أنك خارج...، لأنه أراد: يوم الجمعة خروجك...، ألا ترى أنك لو وضعت ذاك في هذا الموضع لصلح فكنت تقول: في يوم الجمعة ذاك، ولك علي ذاك، فإن قال قائل: هل يجوز: اليوم إنك منطلق... فإن ذلك غير جائز، لأنك تريد التقديم والتأخير، فيكون على قولك: إنك منطلق اليوم...، وإنما فسد لأن ((إنَّ)) لا يصلح فيها التقديم والتأخير، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة، فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير، أعني تقديم الخبر وتأخيره، لأنها موضوعة موضع المصدر، و تقول: ((أما)) يوم الجمعة فإنك مرتحل، لأن معنى ((أما)): مهما يكن من شيءٍ فإنك مرتحل يوم الجمعة، فما بعد الفاء يقع مبتدأ، ألا ترى أنك تقول: أما زيدًا فضربت، فإنما هو على التقديم والتأخير، لا يكون إلا ذلك، لأن المعنى: مهما يكن من شيء فزيدًا ضربت، أو فضربت زيدًا[١٤٠])).

٢- حكم إعمال أفعل التفضيل متأخرًا في حال متقدمة

ذهب سيبويه[١٤١] إلى أن العامل في الحال في نحو قولهم: مررت برجل خيرَ ما يكون خير منك خيرَ ما تكون، ((أفعل التفضيل))، فـ ((خيرَ ما يكون)) حال من الضمير في((منك))، والعامل فيه((خير)).

واختار هذا المذهب عدد من النحويين منهم ابن كيسان[١٤٢]، وأبو علي الفارسي في التذكرة[١٤٣]، وابن جني، وابن خروف[١٤٤]، والسهيلي، وابن الحاجب،

---

(١٤٠) المقتضب ٢/٣٥٢.

(١٤١) ينظر: الكتاب ١/٤٠٠، وهو منسوب إليه في: شرح التسهيل ٢/٣٤٥، وشرح ابـن النـاظم ٣٣١، وتوضيح المقاصد ١/٣٣٠، والمساعد ٢/٣٠، وهناك في المسألة مذاهب أخـرى تنظـر في: المقتـضب ٣/٢٥٠، والأصول ٢/٢٥٩، وشرح السيرافي ٢/١٢٩، والارتشاف ٣/١٥٨٧.

(١٤٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٥، وشرح ابن الناظم ٣٣٢.

وابن مالك وابنه بدر الدين، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي[١٤٥]، ونسبه ابن عقيل والأشموني إلى الجمهور[١٤٦]، قال ابن عقيل في المساعد: ((وهو الظاهر من قول أبي عثمان المازني[١٤٧]))، قال الفارسي: ((**قال ابو العباس: سألت أباعثمان عن قوله : مررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون، أتجيز الجر في خير ((ما تكون)) ؟ فقال: لا، لأنه صفة لـ ((خير منك)) وليس من ((مررت)) في شيء، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ خيرَ ما يكون خيرٌ منك، فانتصابه في المبتدأ دلالة على أنه ليس بمتعلق بـ ((مررت))**[١٤٨]))، وإنما قال ابن عقيل: وهو الظاهر من قول المازني، لأن هذا النص المروي عنه في المسألة يحتمل أكثر من وجه، قال الفارسي معلقًا على النص السابق: ((قول أبي عثمان يحتمل غير وجه، فإن حملته على أن ((خيرَ ما يكون)) منتصب بـ ((خير منك)) نفسه بغير توسط شيء... فوجهه أن ((أفعل منك)) قد أشبه الفعل من جهات...، فلما حصلت فيه هذه المشابهات بالفعل، جاز أن يقدم ما ينتصب بالحال عليه...، ويحتمل أن يكون قول أبي عثمان ((لا، لأنه صفة لخير منك، يريد به أن ((خيرَ ما يكون)) العامل فيه الفعل المضاف إليه الظرف المحذوف، وذلك الظرف صفة لـ ((خيرٍ منك))، و((خير منك)) لا يمتنع أن يعمل فيه الظرف إذا

=(١٤٣) ينظر النقل عن التذكرة في: شرح التسهيل ٣٤٥/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٩/١، والتذييل والتكميل ٣/لوحة ٨٤.

(١٤٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣/لوحة ٨٤، والمساعد ٣٠/٢.

(١٤٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: نتائج الفكر ٣٩٩، الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٦/١، شرح المقدمة الكافية ٥١١/٢، شرح التسهيل ٣٤٤/٢، شرح عمدة الحافظ ٤٣٢/١، شرح ابن الناظم ٣٣١، توضيح المقاصد ٣٣٠/١، أوضح المسالك ٢٩٠/٢، المساعد ٣٠/٢، الأشباه والنظائر ٣٤٣/٤.

(١٤٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٣/١، وشرح الأشموني ٤٢٨/١.

(١٤٧) المساعد ٣٠/٢.

(١٤٨) المسائل الحلبيات ١٨٠.

تقدمه، وإن امتنع أن يعمل في الحال متقدمة...، ويحتمل أن يكون انتصاب ((خيرَ ما يكون)) في ((زيدٌ خيرَ ما يكون خيرٌ منك))، أنه لما قال ((خير منك)) دل هذا الكلام على ((يفضلك)) فانتصب ((خير ما يكون)) بالفعل الدال عليه ((أفعل))[١٤٩])).

وقد نقل ابن مالك نصًّا قريبًا من نص المازني في كتابيه شرح التسهيل وشرح عمدة الحافظ[١٥٠] وعزاه إلى أبي علي في التذكرة، قال في العمدة: ((قال أبو علي في التذكرة: مررت برجل خيرَ ما تكون خير منك، العامل في ((خير ما تكون)) ((خير منك))، لا مررت بدلالة: زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك، وصحح أبو الفتح قول أبي علي في ذلك، وقد تضمن قول أبي علي في هذه المسألة جواز تقديم حال المجرور بحرف، وجواز إعمال أفعل التفضيل متأخرًا في حال متقدمة)).

وذهب المبرد[١٥١]، إلى أن العامل في الحال في نحو المثال السابق ((كان)) محذوفة تامة صلة لـ ((إذ)) في الماضي و((إذا)) في المستقبل، وتقدير الكلام: مررت برجل إذا كان خيرَ ما يكون خير منك إذا كنت خيرَ ماتكون، وصاحبا الحال الضميران المستتران في ((كان)) التامة.

واختار هذا المذهب كثير من النحويين منهم الزجاج[١٥٢]، وابن السراج، والسيرافي، والجرجاني، وابن الشجري، ومجد الدين ابن الأثير، والعكبري، وابن يعيش، وابن أبي الربيع، وتاج الدين الجندي[١٥٣]، ونُسب إلى أبي علي الفارسي في

---

(١٤٩) المسائل الحلبيات ١٨٠-١٨٣.

(١٥٠) شرح عمدة الحافظ ٤٢٩/١، وشرح التسهيل ٣٤٤/٢-٣٤٥.

(١٥١) ينظر: المقتضب ٢٥٠/٣-٢٥١، وهو منسوب إليه في الارتشاف ١٥٨٧/٣، و النجم الثاقب ٤٣٣/١، والتصريح ٥٩٨/١.

(١٥٢) ينظر: الارتشاف ١٥٨٧/٣، والنجم الثاقب ٤٣٣/١.

(١٥٣) ينظر كتب هؤلاء مرتبة: الأصول ٣٥٩/٢، وشرح السيرافي ٢/لوحة ١٢٩، والمقتصد ٦٨١/١، وأمالي ابن الشجري ٢٥٧/١، ٧/٢، والبديع ١٩٢/١، والمتبع ٣٤٥/١، وشرح المفصل ٦٠/٢، والملخص ٣٨٩ والإقليد ٥٢٩/١.

عـدد مـن المـصادر[١٥٤]، وهـو ظـاهر كلامـه في المـسائل المنثـورة[١٥٥] وصـريحه في التعليقة[١٥٦]، ورُدَّ هذا المذهب بأمور، منها:

١- أن إضمار ((كان)) ضعيف، فهي لا تضمر إلا حيث كان في الكلام دليل عليها، نحو قولهم: ((الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر[١٥٧]))، لأن الكلام هنا لا يتم إلا بإضمارها بخلاف هذا[١٥٨].

٢- أن فيه تكلف إضمار ثلاثة أشياء من غير حاجة، لأن القائل به يضمر: الظرف ((إذا))، والفعل ((كان))، والفاعل الذي هو الضمير، وهذا بعيد وقول بما لا دليل عليه[١٥٩].

٣- مجيء الحال معرفة

ذهب جمهور النحويين[١٦٠]إلى أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة، وعللوا ذلك بأن صاحبها لابد أن يكون معرفة، فلو كانت هي أيضًا معرفة لتوهم كونها مع صاحبها نعتًا ومنعوتًا[١٦١]، وبأنها أشبهت التمييز في البيان، والتمييز لا يكون إلا

---

(١٥٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣/لوحة ٨٤، والارتشاف ١٣٨٧/٣، والمـ ساعد ٣٠/٢، وبـ دائع الفوائـ د ٢٨١/١ والتصريح ٥٩٨/١، والأشباه والنظائر ٣٤٤/٤.

(١٥٥) ص ٣٤.

(١٥٦) ٢١٤/١.

(١٥٧) هذه المقولة منسوبة إلى العرب في: الكتاب ٢٥٨/١، والأصول ٢٤٨/٢، والمسائل العـ ضديات ١٤٩ والخصائص ٣٦٠/٢.

(١٥٨) ينظر: المسائل العضديات ١٤٩، ونتائج الفكر ٤٠٤، وبدائع الفوائد ٢٨٢/٢، والأشـ باه والنظـ ائر ٣٤٤/٤.

(١٥٩) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٤/٢، وشرح ابن الناظم ٣٣١.

(١٦٠) ينظر: الكتاب ٤٤/١، ١١٤/٢، والمقتضب ١٥٠/٤، والأصول ٢١٤/١، والارتشاف ٣٣٧/٢.

(١٦١) ينظر: الأصول ٢٤/١، وشرح التسهيل ٣٢٥/٢.

نكرة، فكذلك الحال[١٦٢]، وبأنها أيضًا خبر في المعنى، والأصل في الخبر أن يكون نكرة[١٦٣]، فإن جاءت الحال بلفظ المعرفة وجب عند الجمهور[١٦٤] تأويلها بالنكرة، ومن أمثلة ذلك —عندهم- : جاء زيد وحده، أي: منفردًا، وادخلوا الأول فالأول، أي: مترتبين، وأرسلها العراك، أي: معتركة، وجاؤوا الجماء الغفير، أي: جميعًا، وطلبته جهدك، أي: جاهدًا.

وقد جعل أبو علي الفارسي من ذلك قولهم: مررت برجل خيرَ ما يكون خير منك، فأجاز أن تكون ((خير)) حال مضافة إلى ((ما)) المصدرية، قال في الحلبيات[١٦٥]: ((حمل في هذا الباب أشياء على الاتساع والمجاز، ألا ترى أنه قد جاز أن تكون الحال مضافة إلى ((ما)) التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر نحو: مررت برجل خيرَ ما يكون خير منك))، ثم عاد الفارسي وأيد هذا الكلام بكلام للمازني قاله جوابًا لأحد أسئلة المبرد، قال أبو علي: ((فأماكون المصدر مضافة إليه الحال مع أنه معرفة، وحكم الحال أن تكون نكرة، **فقال أبو العباس: سألت أبا عثمان عنه فقال: جاز أن يكون ما أضيف إليه منتصبًا على الحال، وإن كان معرفة، كما جاز أن يكون ((جهدك)) حالاً[١٦٦]**)).

وقد أجاز أبو علي وجهًا آخر في المسألة رجحه على الوجه السابق، وهو أن الإضافة في ((ما)) في المثال لفظية، وأنه كما صح وقوعها صفة للنكرة في قولهم:

---

(١٦٢) ينظر: إصلاح الخلل ١٠٦.

(١٦٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/٣، وشرح المفصل ٦٢/٢.

(١٦٤) ينظر: المقتضب ٢٧١/٣، والأصول ١٦٥/١، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح التسهيل ٣٢٦/٢، والارتشاف ٣٣٨/٢.

(١٦٥) ١٨٢.

(١٦٦) المسائل الحلبيات ١٨٣.

مررت برجل ما شئت من رجل، كذلك تقع حالاً للمعرفة في المثال، قال الفارسي: ((وهذا كأنه أبين من الأول، ألا ترى أن ((جهدك))، و((العراك)) يدل على ((تعترك)) و((تجهد))، و((تعترك)) و((تجهد)) يقوم مقام ((معتركة)) و((جاهدًا))، وهذا المصدر، أعني ((ما)) مع الفعل الذي يوصل به، لا يدل على ذلك، فإن قلت: أفليس هو معرفة؟ قيل: هو وإن كان معرفة، فقد قدر في هذا الباب في أشياء على لفظ المعارف الانفصال، نحو قولك: ... ضارب زيد غدا، فكذلك يكون هذا[١٦٧])).

٤- مجيء الحال من المنادى

ذهب كثير من النحويين[١٦٨] إلى أنه لا يجوز مجيء الحال من المنادى، فلا يجوز أن يقال: يا زيدُ راكبًا والعلة في ذلك التناقض الحاصل في الكلام، وذلك لأنا لو قلنا: يا زيدُ راكبًا، على معنى الحال، لكان التقدير أن النداء في حال الركوب، وإن لم يكن راكبًا فلا نداء، وهذا مستحيل، لأن النداء قد وقع بقوله: يا زيد، وإن لم يكن راكبًا لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد نادى زيدًا بقوله: يا زيد، وليس ذلك في سائر الكلام، لأنك لو قلت: اضرب زيدًا راكبًا، لم يجز للمخاطب أن يضربه إذا وجده على غير تلك الحالة[١٦٩].

وقد راجع المبرد شيخه أبا عثمان في هذه العلة، واستقر رأيهما على جواز مجيء الحال من المنادى قال ابن السراج: قال أبو العباس: ((**قلت لأبي عثمان: ما أنكرت من الحال للمدعو؟، قال: لم أنكر منه شيئًا إلا أن العرب لم تدع على شريطة، لا يقولون يا زيد راكبًا، أي: ندعوك في هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشيًا، لأنه إذا قال: يا زيدُ، فقد وقع الدعاء على كل حال، قال: قلت: فإنه إن احتاج إليه راكبًا،**

(١٦٧) المسائل الحلبيات ١٨٣-١٨٤.

(١٦٨) ينظر: الأصول ٣٧١/١، والإنصاف ٣٢٩/١، وتذكرة النحاة ٦٦٤.

(١٦٩) ينظر: الإنصاف ٣٢٩/١، وتذكرة النحاة ٦٦٤.

ولم يحتج إليه في غير هذه الحال فقال: يا زيد راكبًا، أي: أريدك في هذه الحال، قال: ألست قد تقول: يا زيد دعاء حقا ؟، قلت بلى، قال: علام تحمل المصدر ؟ قلت لأن قولي يا زيد كقولي: أدعو زيدًا، فكأني قلت: أدعو دعاء حقًّا، قال: لا أرى بأسًا، بأن تقول على هذا: يا زيد قائمًا، والزم القياس، قال أبو العباس: وجدت أنا تصديقًا لهذا قول النابغة(١٧٠):

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام(١٧١).

ولم يُسلَّم للمبرد في جعله ((ضرارًا)) في البيت حالاً من المنادى ((بؤس))، فقد جعله أكثر النحويين حالاً من المضاف إليه الذي هو ((الجهل))، واللام مقحمة مؤكدة للإضافة(١٧٢)، قال الرضي: ((وأجاز المبرد نصبه للحال، نحو يا زيد قائمًا، إذا ناديته في حال قيامه، قال: ومنه قوله:

يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام

والظاهر أن عامله ((بؤس))، الذي بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب الحال - أعني الجهل - تقديرًا لزيادة اللام فهو مثل: أعجبني مجئ زيد راكبًا(١٧٣))).

---

(١٧٠) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٢٠، والكتاب ٣٧٧/٢، والمحكم ٢٩٨/٥، وسر الصناعة ٣٣٢/١.

(١٧١) الأصول ٣٧٠/١، ونقله عنه الأنباري في الإنصاف ٣٢٩/١، وأبو حيان في تذكرته ٦٤٦، والبغدادي في الخزانة ١٣١/١، والبيت من البسيط، وهو للنابغة الذبيانب غي ديوانه ٨٢، وسر الصناعة ٣٣٢/١، والمحكم ٢٩٨/٥.

(١٧٢) ينظر: تحصيل عين الذهب ٣٤٦/١، وشرح أبيات سيبويه ١٥٢/٢، والخزانة ١٣١/١.

(١٧٣) شرح الكافية ٤٠٩/١-٤١٠.

ويرى اللخمي أن ((ضرارًا)) حال من الجهل، أو أنه منصوب على القطع، وعزا هذا الأخير إلى الكوفيين[(١٧٤)].

٥- وقوع ((ما)) الاستفهامية موقع ((كيف)) وإعرابها حالاً

نص النحويون على أن ((كيف)) اسم يطلب به تعيين الحال، وأن الاسم المنصوب المعرب حالاً يقع في جواب ((كيف))، كأن يقال لك: كيف جئت زيدًا ؟، فتقول: جئت زيدًا راكبًا[(١٧٥)]، ونصوا كذلك على أن ((ما)) الاستفهامية يُسأل بها عن صفات من يعقل، وذوات من لا يعقل، وأن ((متى)) يطلب بها تعيين الزمان، و((أين)) يطلب بها تعيين المكان، و((كم)) يطلب بها تعيين العدد، وقد استشكل المبرد وقوع ((ما)) الاستفهامية موقع ((كيف)) وجعلها حالاً، في قول من قال: ما صبك الله عليَّ ؟، فسأل شيخه المازني عن تقدير الكلام في الجملة السابقة فقال: تقديره: خيرًا أم شرًّا صبك الله عليَّ، فناقشه المبرد في المسألة، وانتهى النقاش بينهما إلى أن وقوع ((ما)) في المثال موقع ((كيف)) مستكره ومخالف للقياس، والآن دونك ما جرى بين التلميذ وشيخه، قال أبو العباس المبرد: **((سألت أبا عثمان فقلت: من أجاز ((ما صبك الله علي))، فجعل ((ما)) حالاً كيف يكون تقديره ؟ فقال: كأنه قال: خيرًا أم شرًّا صبك الله علي، فقلت له: إنما يسأل عن الحال بـ ((كيف))، و((ما)) إنما يسأل بها عن صفات الآدميين، وذات غيرهم، كقولك: ما عندك ؟ فيقول: حمارٌ أو تمرٌ، وتقول: ما عبد الله ؟، فيقول: ظريف أو أحمق، ولو احتملت ((ما)) أن تدخل على ((كيف)) فتكون سؤالاً عن حال لاحتملت أن تدخل على ((متى)) فيسأل بها عن الزمان، وعلى ((أين)) فيسأل بها عن المكان، وعلى ((كم))**

---

(١٧٤) ينظر: الخزانة ٢/١٣٢.

(١٧٥) ينظر: شرح المفصل ٤/١٠٩، والمغني ٢٠٩-٢١٠، والفوائد الضيائية ١/٢٣٧، والكليات ١١٩٥.

فيسأل بها عن العدد، كما تقول: كيف ذهب عبد الله أراكبًا أم ماشيًا ؟، فذكر أن من أجاز ذلك في ((ما)) إنما استكرهه، فهذا القياس [١٧٦])).

٦- إبدال " ياء " المتكلم ألفًا في غير النداء

المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي وأخي، إما أن يكون منادى أو غير منادى، إن كان غير منادى جاز فيه عند الجمهور وجهان فقط هما: فتح الياء وإسكانها ، أما إن كان منادى فإنه يجوز فيه مع الوجهين السابقين وجهان آخران[١٧٧]: أحدهما: حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة، وهو الأكثر والأجود، والثاني: قلب الياء ألفًا نحو: يا غلاما أقبل، وخصَّوا جواز قلب الياء ألفًا بالمنادى فقط وحجتهم في ذلك كثرة استعمال النداء في كلام العرب فخفف بإبدال الياء ألفًا، قال سيبويه: ((وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف... وذلك قولك: يا رَبَّا تجاوز عناّ، ويا غلامَا لا تفعل... واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم[١٧٨])).

أما أبو عثمان المازني فقد أجاز إبدال ياء المتكلم ألفًا في النداء وفي غيره، فيجوز عنده أن تقول: قام غلاما، ورأيت غلاما، ومررت بغلاما، تريد: غلامي، وحجته في ذلك أن الألف أخف من الياء وأنه لا فرق بين النداء وغيره في هذا الأمر، **قال أبو العباس المبرد: ((سألت أبا عثمان لم جاز قلب الياء ألفًا؟، فقال: يجوز في النداء والخبر، وهو في النداء أجود...، قلت: فنجيزه في الخبر في الشعرِ، فقالَ: في الشعر وفي**

---

(١٧٦) مجالس العلماء ١١٢ مجلس ٦٦.

(١٧٧) ينظر: الكتاب ٢/٢١٠-٢١١، ٢١٣، وشرح التسهيل ٣/٢٨١، وشرح ابن الناظم ص٤١٥، والمساعد ٢/٣٧٥.

(١٧٨) الكتاب ٢/٢١٠ – ٢١١.

الكلام جيدٌ بالغ، أقول: هذا غلاما قد جاء، فأقلبها، لأنَّ الألف أخف من الياء[١٧٩]، وقد قال الشاعر:

وقَدْ زَعَمُوا أنِّ ي جَزِعْ تُ عليهِمَ ا وهَلْ جَزَعٌ إن قُلْ تَ: وا بأباهم ا[١٨٠]

يريد: وا بأبي هما. وأنشد سيبويه لأبي النجم[١٨١]:

يا بنتَ عَمَّا لا تلومِي واهْجَعِي[١٨٢])).

وأجاز ابن عصفور في شرح الجمل[١٨٣] ما ذهب إليه المازني، وخصَّه في المقرب[١٨٤] بالضرورة، وأجازه ابن مالك[١٨٥]، ويؤيده قول العرب: بأبا وأمَّا، يريدون: بأبي وأمي[١٨٦] ويؤيده أيضًا قول الشاعر:

أُط وِّف م ا أُط وِّف ثُ مَّ آوي إلى أُم ا ويُ رْويني النَّقِي عُ[١٨٧]

يريد: إلى أمي، فقلبت ياء المتكلم ألفًا في غير النداء.

٧- حركة تاء جمع المؤنث السالم إذا كان اسمًا لـ ((لا)) النافية للجنس

ذهب جمهور النحويين[١٨٨] إلى أن اسم ((لا)) المفرد[١٨٩] يبنى على ما ينصب به، فيبنى على الفتح إن كان مفردًا، نحو: لا رجلَ في الدار، وعلى الياء إن كان مثنى أو

---

(١٧٩) الأصول ٣٤١/١.

(١٨٠) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأصول ٣٤١/١، وشرح المفصل ١٢/٢.

(١٨١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم في الكتاب ٢١٤/٢، والأصول ٣٤١/١، والخزانة ٣٦٤/١.

(١٨٢) الأصول ٣٤١/١-٣٤٢، وينظر: الارتشاف ١٨٥١/٤ دون نص على السؤال.

(١٨٣) ٩٩/٢.

(١٨٤) ص ٢٩١.

(١٨٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٢/٣، شرح الكافية الشافية ٤٤٩/١، شرح عمدة الحافظ ٥١٠/١.

(١٨٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٧٦/٢.

(١٨٧) البيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز في المؤتلف والمختلف٣٠٠، وبلا نسبة في معاني القرآن ١٧٦/٢، وشرح الجمل ٩٩/٢، والنَقيعُ هو: المحضُ من اللبن يبَرَّدُ.

مجموعًا بالواو والنون، نحو: لا ابنين لك ولا بنتين لك، وعلى الكسر من غير تنوين إن كان مجموعًا بالألف والتاء، نحو: لامسلماتِ عندك.

وخالف أبو عثمان المازني في الأخير منها، حيث ذهب إلى أن اسم ((لا)) النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا، وهو ليس مضافًا ولا شبيهًا به، نحو: لا مسلمات، فإنه يجب بناؤه على الفتح(١٩٠).

قال الفارسي: **((أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال: سألته – يعني أبا عثمان – عن ((لا أذرعاتَ لك)) إذا أراد الإضافة، فقال: لا أذرعاتِ لك، فقلت: لِمَ وأنت تفتح التاء في غير الإضافة؟ فقال: لأني إذا لم أضف فالفتحة لـ ((لا)) ولـ ((أذرعات)) جميعًا، لأنه اسم واحد، فقد زال ما كان لأذرعات وحدها، وإذا أضفتها فهي منفصلة من ((لا)) لأنها مضافة، فهي منصوبة بـ ((لا)) كأني قلت: لا أذرعاتِك، ولذلك منعتها التنوين(١٩١)))**.

وقال ابن جني: ((ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة، إلا شيئًا قاسه أبو عثمان فقال: أقول: لا مسلماتَ لك – بفتح التاء - ، قال: لأن الفتحة الآن ليست لـ ((مسلمات)) وحدها، وإنما هي لها ولـ ((لا)) قبلها، وإنما يُمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها(١٩٢))).

=(١٨٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢، الارتشاف ١٢٩٦/٣، رصف المباني ص ٢٦٥.

(١٨٩) المراد بالمفرد هنا وفي باب النداء أيضا – ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

(١٩٠) ينظر: المسائل الحلبيات ٣١١-٣١٤، الخصائص ٣٠٥/٣، شرح الكافية للرضي ١٧٨/٢، الارتشاف ١٢٩٧/٣.

(١٩١) المسائل الحلبيات ٣١٢.

(١٩٢) الخصائص ٣٠٥/٣.

وقـد أيـد رأي المـازني هـذا ورجحـه عـدد مـن النحـويين مـنهم أبـو علـي الفارسي[١٩٣]، والرماني[١٩٤]، ونقل الرضي[١٩٥]تقوية لمذهب المازني قول الشاعر[١٩٦]:

إنَّ الشبابَ الذي مجـ ـ ـدٌ عواقبـ ـ ـهُ فيه نَـ ـلَذُّ ولا لـ ـ ـذَّاتَ لِلـ ـشَّيِّـ ـبِ

وأجـاز ابـن مالـك[١٩٧]، وأبـو حيـان[١٩٨]، وابـن هـشام[١٩٩]الفـتح والكـسر، وحجتهم في ذلك أن كلا الوجهين مسموع عن العرب.

٨- مواضع زيادة ((ما))

أجاز النحويون[٢٠٠] ومنهم أبـو عثمـان المـازني أن تـزاد ((مـا)) بـشرط أن تكـون متوسـطة بـين كلامـين أو متـأخرة، ومنعـوا زيادتهـا في أول الكـلام، **قـال المـبرد موجهًـا سؤالاً لشيخه أبي عثمان: ((أفرأيـت ((مـا)) الـتي تكـون لغـوًا يمتنـع منهـا موضـع ؟، فقال: لا يمتنع منها موضعٌ ، بـين كلامـين كانـت أو آخـر كـلام، ولكنهـا لا تلغـى إذا كانت أول كلام، فليس تمتنع إلا في هذا الموضع[٢٠١]))**.

---

(١٩٣) ينظر: المسائل الحلبيات ص ٣١٢، و الارتشاف ١٢٩٧/٣، وتخلـ ـيص الـ ـشواهد ص٣٩٩، والهمـ ـع ٤٦٨/١.

(١٩٤) ينظر: الارتشاف ١٢٩٧/٣.

(١٩٥) ينظر: شرح الكافية ١٨٧/٢.

(١٩٦) البيت من البسيط وهو لسلامة بن جندل،في ديوانه ٩١، وشرح التسهيل ٥٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٠٠، والخزانة ٢٧/٤.

(١٩٧) ينظر: شرح التسهيل ٥٥/٢.

(١٩٨) ينظر: النكت الحسان ص ١٠٩، الارتشاف ١٢٩٧/٣.

(١٩٩) ينظر: تخليص الشواهد ص ٣٩٩، ضياء السالك ٣١٧/١.

(٢٠٠) ينظر: الكتاب ١٤٠/٣، والخصائص ٢٨٢/٢، وشرح المفصل ١٣٣/٨، والمغني ٣٢٩.

(٢٠١) مجالس العلماء ٨٩ مجلس رقم ٥٢.

ومن أمثلة مجيئها زائدة في وسط الكلام قولهم: غضبت من غير ما جرم، قال ابن يعيش: ((فما زائدة، والمراد من غير جرم[٢٠٢]))، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[٢٠٣]، قال سيبويه: ((وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس وزعم أنه يقول أيضًا: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلُ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[٢٠٤]، فلولا أنَّ ((ما)) لغو لم يرتفع ((مثل))[٢٠٥])).

ومن أمثلة مجيئها زائدة في آخر الكلام قولهم: جئت لأمر ما، فما زائدة والمعنى على النفي، والمراد: ما جئت إلا لأمر[٢٠٦]، قال ابن يعيش متحدثًا عن ((ما)): ((زيادتها غير لازمة للكلمة كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام[٢٠٧])).

٩- ((حَمَارّ)) جمع ((حَمَارَّة)) في قولهم: حَمَارَّة القيظ، هل هو مصروف أو ممنوع ؟

تقول العرب: ذهب فلان في حَمَارَّة القيظ، أي: في شدة الحر[٢٠٨]، وتجمع ((حَمَارَّة)) على ((حَمَارّ))، ويرى النحويون[٢٠٩]أن هذا الجمع مصروف إن جعلته اسم جنس جمعي، كتمرة وتمر، لأن الألف في هذه الحالة ليست ألف تكسير، وإنما هي الألف التي كانت في المفرد، وإن جعلته جمع تكسير منعته من الصرف كما منعت ((دوابّ))،

(٢٠٢) شرح المفصل ١٣٣/٨.

(٢٠٣) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

(٢٠٤) قراءة الرفع هي قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش، ينظر السبعة في القراءات ٦٠٩، والبحر ١٣٦/٨.

(٢٠٥) الكتاب ١٤٠/٣، وينظر:: الأصول ٢٧٥/١، والتعليقة ٢٥٤/٢.

(٢٠٦) شرح المفصل ١٣٣/٨.

(٢٠٧) شرح المفصل ١٣٣/٨.

(٢٠٨) ينظر: تهذيب اللغة ٣٨/٥، وتاج العروس ٨٣/١١ (حمر).

(٢٠٩) ينظر: الأصول ١٠٠/٢، وما ينصرف وما لاينصرف ٦٥، والتعليقة ٢٧٢/٣، والهمع ٧٩/١.

لكونه على صيغة منتهى الجموع، والألف التي فيه للجمع، أما الألف التي كانت في ((حَمَارَّة)) فقد حذفت لما أريد جمع الاسم جمع تكسير، قال ابن السراج: ((و((حَمَارٌّ)) جمع ((حَمَارَّة)) القيظ مصروف إذا أردت الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء، **قال أبو العباس: سألت أبا عثمان عنه فصرفه، فقلت: لم صرفته، هلاّ كان بمنزلة ((دوابٍ)) ؟، قال: لأن أصل الباء الأولى في ((دوابٍ)) الحركة، والراء في ((حَمَارّ)) ساكنة على أصلها تجري مجرى الواحد لأنه ليس بين الجمع والواحد إلا الهاء بمنزلة تمرةٍ وتمرٍ، وأما إذا أردت جمع التكسير فهو غير مصروف لأن التقدير ((حَمَارٌّ))**[٢١٠])).

وقال أبو علي الفارسي: ((**قال أبو العباس: سألت أبا عثمان المازني عن ((حَمَارّ)) جمع ((حَمارَّة)) فقال: إن جمعته على حد قولك: تمرة وتمر صرفته، لأن الألف ليست ألف تكسير، إنما هي التي كانت في ((حَمَارَّة)) فإن جمعت مكسرًا قلت: حَمَار، فلم تصرف كما لم تصرف ((دوابَّ)) وما أشبهه، لأن الألف فيه للجمع، والتي كانت في ((حَمَارَّة)) حذفت لما أريد تكسير الاسم كما تحذف من مُبارك، وجوالق وما أشبههما**[٢١١])).

١٠- تصغير ((انطلاق)) و ((افتقار)) ونحوهما

ذهب الجمهور[٢١٢] ومنهم سيبويه[٢١٣]، والمبرد[٢١٤]، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي[٢١٥]، إلى أنك إذا أردت تصغير المصادر التي في أوائلها همزة وصل مثل:

---

(٢١٠) الأصول ٢/١٠٠-١٠١.

(٢١١) التعليقة ٣/٢٧٢.

(٢١٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢/٦٩٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ٢٢٩، واللباب ٢/١٦٩، وشرح المفصل ٥/١٢١، والتوطئة ٣٢٠، وشرح الجمل ٢/٣٠٢، وشرح الشافية ١/٢٦٠، و المساعد ٣/٥٠٢.

(٢١٣) ينظر: الكتاب ٣/٤٣٤.

(٢١٤) ينظر: المقاصد الشافية ٧/٢٤٦، نقلاً عن التذكرة عن أبي العباس المبرد.

انطلاق، وافتقار، واقتدار، واضطراب ونحوها، فإنك تحذف الهمزة للزوم تحرك ما بعدها، لأن ثاني المصغر لابد من تحريكه، فإذا تحرك زالت الحاجة إلى همزة الوصل فتحذفها، فتقول: نُطَيْليق، وفُتَيْقير، وضُتَيْريب، برد الطاء إلى أصلها، وهي تاء الافتعال لأن جَعْلَها طاء إنما كان لسكون الضاد قبلها، فلما تحركت رجعت إلى أصلها(٢١٦).

ولا يُحذف عند الجمهور غير همزة الوصل، لعدم الحاجة إلى حذف غيرها، لأنه بحذف الهمزة تصير الكلمة على خمسة أحرف رابعها حرف مد ولين، فتصير بمنزلة: ((سِرْدَاح)) و ((سِرْبَال))(٢١٧).

وخالف أبو عثمان المازني الجمهور في هذه المسألة، حيث منع أن تقول: نُطَيْليق وفُتَيقير، وقُتَيْدير وضُتَيْريب، في تصغير: انطلاق، وافتقار، واقتدار، واضطراب، وحجته في ذلك أن الاسم المصغر لابد أن يكون على مثال الأسماء، ولا يوجد في كلام العرب اسم على ((نِفْعَال)) ولا على ((فِتْعَال)) ولذلك يجب _ عنده _ أن تحذف من هذه الأسماء حتى تصير إلى مثال الأسماء، فتقول في تصغير الأسماء السابقة: طُلَيق، وفُقَير، وقُدَيْر، وضُرَيْب، حتى تصير على مثال: كُلَيْب، وكُمَيْت.

قال الشاطبي(٢١٨): ((وذكر الفارسي في التذكرة مما علقه إسماعيل بن نصر، **عن أبي العباس قال: سألت أبا عثمان عن تصغير ((انطلاق)) فقال: طُلَيْقٌ، لأنه**

=(٢١٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة:: الأصول ٤٥/٣ — ٤٦، شرح السيرافي ٤/لوحة ١٩٩—٢٠٠، المسائل البصريات ٢٢٠/١.

(٢١٦) ينظر: اللباب ١٦٩/٢، وشرح الشافية ٢٦١/١.

(٢١٧) ينظر: اللباب ١٦٩/٢، وشرح الجمل ٣٠٢/٢.

(٢١٨) المقاصد الشافية ٢٤٥/٧-٢٤٦، وينظر نسبة هذا الرأي للمازني دون نص على السؤال والجواب في: الأصول ٤٦/٣، والتوطئة ص ٣٢٠، وشرح الجمل ٣٠٢/٢، والارتشاف ٣٦٤/١، ٤٦٢ والتذييل والتكميل ٦/لوحة ٢٥، وشفاء العليل ١٠٤٧/٣، والهمع ٣٢٩/٣، ٣٤٤ .

ليس في الكلام ((نِفْعَال))، وكذلك في ((افتقار)): فُقَيرٌ، لأنه ليس في الكلام ((فِتْعَال))، فحكيت ذلك للرياشي فعجب من ذلك، وجاء بأعظم من خطأ المازني فقال: قولك اقتتالٌ إذا أدغمت قلت: قِتَّالٌ، فِتعالٌ، وقول المازني غلط كبير، وقول الرياشي كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: نُطيليقٌ، فلسنا نريد نِفْعال، وإنما أردنا انفعال، فحذفنا منه لما تحرك الساكن ونحن نُقدر ما حذفنا، ألا ترى أنك إذا صغرت سفرجلاً قلت: سُفيرج، لم أقل إني صغرت سَفَرْج، فكذلك فُتيقير، ليس تصغير فِتعال، وإنما هو تصغير الاسم الذي حذفتَ.

وقول الرياشي: قِتَّالٌ فِتْعَالٌ، ليس كما ذكر، لأن لا لمدغم أيضًا يقدر فيه الأصل وإظهاره، ألا ترى أنك لو قيل لك: ما وزن رَدَّ، قلت: فَعَل، ولكن الإدغام صيره كذا، وكذلك أَصَمُّ أفْعَل، ولو كان كما قاله الرياشي لكان أَصَمُّ أَفَعْلُ، ورَدَّ فَعْلٌ، وهذا لا يقوله أحد، لأن الأشياء تُرد إلى أصولها. انتهت الحكاية، قال الفارسي: كل هذا يقوله أبو الحسن على اللفظ الذي هو عليه ولا يفسر الأصل. انتهى)).

قال ابن السراج بعد أن أورد رأي سيبويه والجمهور ورأي المازني: ((والذي أذهب إليه قول سيبويه لأنه إنما يُحذف الزائدُ ضرورة، فإذا قُدر على إثباته كان أولى لئلا يلتبس بغيره مما لا زائد فيه[٢١٩]))، وذكر ابن عصفور[٢٢٠] أن رأي أبي عثمان غير صحيح ولا يلتفت إليه إلا إذا اعترض بعد التصغير وزنان، أحدهما له مثال في الأسماء فيعتمد، والآخر لا مثال له فيطرح، نحو أن تصغر ((استخراجًا)) فتقول: تُخَيْرِيج، لا سُخيريج، لأنه لا يوجد في كلام العرب ((سفيعيل)) .

---

(٢١٩) الأصول ٣/٤٦.

(٢٢٠) ينظر: شرح الجمل ٢/٣٠٢.

١١- حروف الزيادة

تحدث النحويون عن الحروف التي تزاد فذكروا أنها عشرة، قال المبرد: ((هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها، وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء واللام، والميم[٢٢١]))، وإنما سميت هذه الحروف زوائد، لأنها قد تقع زائدة، لا أنها لا تقع إلا زائدة قال ابن يعيش: ((ليس المراد من قولنا: حروف الزيادة، أنها تكون زائدة لا محالة، لأنها قد توجد زائدة وغير زائدة، وإنما المراد أنه إذا احتيج لزيادة حرف لغرض لم يكن إلا من هذه العشرة[٢٢٢])).

وقد ذكر العلماء هذه الحروف في تراكيب مختلفة، منها: هويت السمان، وهذه العبارة من صنع أبي عثمان المازني، وهو — فيما اطلعت عليه - أول من جمع حروف الزيادة في تركيب يسهل حفظها ولم أطلع على أحد سبقه في هذا، قال ابن جني: **((قال أبو عثمان: باب ما تجعله زائدا من حروف الزيادة، قال أبو الفتح: حكي أن أبالعباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة، فأنشده:** [من المتقارب]

هَوِيـتُ السمانَ فشيبنني وما كنت قدما هَوِيتُ السمانَا

فقال له: الجواب؟، فقال له أبو عثمان: قد أجبتك في الشعر دَفْعَتين، يريد: ((هويت السمان)) [٢٢٣])).

ويبدو أن صنيع المازني هذا مع تلميذه المبرد قد راق لبعض الشيوخ فقال حين سأله تلميذ من تلاميذه عن حروف الزيادة: سألتمونيها، فظن التلميذ أنه لم يجبه

---

(٢٢١) المقتضب ١/١٦٤.

(٢٢٢) شرح المفصل ٩/١٤١، وينظر: المنصف ١/٩٨-٩٩.

(٢٢٣) المنصف ١/٩٨، وينظر سؤال المبرد وجواب المازني أيضًا في: شرح المفصل ٩/١٤١، وشرح الشافية ٢/٣٣١، والمقاصد الشافية ٨/٣٥٠، واللمحة في شرح الملحة ٥/١٤، وتاج العروس ٨/١٦١ (زيد).

إحالة على ما أجابهم به قبل هذا فقال: ما سألتك إلا هذه النوبة، فقال الشيخ: اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه، فقال: قد أجبتك مرتين[٢٢٤].

ومن العبارات التي جمعت عليها حروف الزيادة غير الثلاث السابقة: أمان وتسهيل[٢٢٥]، هم يتساءلون، التمسن هواي، ما سألت يهون، سألتم هواني[٢٢٦]، لم يأتنا سهو، يا أوس هل نمت، أسلتمونيها[٢٢٧]، يا هول استنم، سائل وانتهم، الوسمي هتّان، الموت ينساه[٢٢٨]، ولا أنسيتموه[٢٢٩]، أهوى تلمسان، تلا يوم أنسه، نهاية مسؤول، هناء وتسليم[٢٣٠]، قال الرضي: ((وقد جمع ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيبا محكيًّا وغير محكى، قال: وأحسنها لفظًا ومعنى قوله: [من الطويل]

سألتُ الحروفَ الزائداتِ عن اسمها ... فقالت ولم تبخل: امانٌ وتسهيل[٢٣١])).

المبحث السابع: ملحوظات عامة على سؤالات المبرد وجواباتها للمازني

في هذا المبحث – وبعد فراغي من دراسة السؤالات والجوابات – رأيت أن أسجل أهم ما ظهر لي من ملحوظات عامة على سؤالات المبرد وجوابات المازني:

---

(٢٢٤) ينظر: شرح الشافية ٢/٣٣١.

(٢٢٥) ينظر: الممتع ١/٢٠١.

(٢٢٦) ينظر: شرح الشافية ١/٣٣.

(٢٢٧) ينظر: اللباب ٢/٢٢٣.

(٢٢٨) ينظر: للمحة في شرح الملحة ٥/١٤.

(٢٢٩) ينظر: الإنصاف ١/٢١٩.

(٢٣٠) تاج العروس ٨/١٦١ (زيد)، وذكر مجموعة تراكيب غير ما ذكرته هنا.

(٢٣١) شرح الشافية ٢/٣٣١.

أولاً: أهم الملحوظات على سؤالات المبرد

١- تنوعت أسئلة المبرد للمازني: فمنها ما هو سؤال عن حكم، ومنها ما هو سؤال عن علة ومنها ما هو سؤال عن إعراب، ومنها ما هو سؤال عن توجيه.

فمن أمثلة **النوع الأول** سؤاله عن حكم مجيء الحال من المنادى[٢٣٢]، وسؤاله عن حكم إبدال ياء المتكلم ألفًا في غير النداء[٢٣٣]، وسؤاله عن حكم إعمال أفعل التفضيل متأخرًا في حال متقدمة[٢٣٤]، وسؤاله عن جواز نصب لفظ الجلالة في ((لا إله إلا الله))[٢٣٥]، وسؤاله عن حكم مجيء المصدر المعرف بالإضافة حالاً[٢٣٦]، وسؤاله عن صحة القياس على ما سمع من إبدال الألف همزة في نحو: دأبَّة، وشأبَّة[٢٣٧].

ومن أمثلة **النوع الثاني** سؤاله عن علة سيبويه في رد المحذوف عند النسب إلى ((شية)) وعدم رده عند النسب إلى ((عدة))[٢٣٨]، وسؤاله عن علة إبدال الألف همزة في قول بعض العرب: رأيت رجلأ[٢٣٩] وسؤاله عن علة بناء الاسم الموصول ((الذي)) وإعراب مثناه ((اللذان))[٢٤٠]، وسؤاله عن علة جعلهم ((سكران)) ونحوه أصلاً لباب ((فعلان))[٢٤١].

---

(٢٣٢) ينظر: سؤال (٤) من المبحث السادس.
(٢٣٣) ينظر: سؤال (٦) من المبحث السادس.
(٢٣٤) ينظر: سؤال (٢) من المبحث السادس.
(٢٣٥) ينظر: سؤال (٢) من المبحث الثاني.
(٢٣٦) ينظر: سؤال (٣) من المبحث السادس.
(٢٣٧) ينظر: سؤال (٢) من المبحث الأول.
(٢٣٨) ينظر: سؤال (٢) من المبحث الخامس.
(٢٣٩) ينظر: سؤال (٣) من المبحث الرابع.
(٢٤٠) ينظر: سؤال (١) من المبحث الرابع.
(٢٤١) ينظر: سؤال (١) من المبحث الثاني.

ومن أمثلة **النوع الثالث** سؤاله عن إعراب قوله تعالى[٢٤٢]: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٢٤٣] وسؤاله عن إعراب المشكل في قول الأعشى:

هذا النـ ـهار بـ ـدا لهـ ـا مـ ـن همهـ ـا   مـ ـا بالهـ ـا بالليـ ـل زال زوالهـ ـا[٢٤٤]

وسؤاله عن إعراب ((ياابن أمَّ)) و ((ياابن عمَّ))[٢٤٥].

ومن أمثلة **النوع الرابع** سؤاله عن توجيه قول الشاعر:

إنَّ الكـ ـ ـريمَ وأبيـ ـ ـك يَعتمـ ـ ـلْ   إنْ لم يجد يومًا على مَـ ـنْ يتكـ ـلْ[٢٤٦]

وسؤاله عن توجيه قول الشاعر: ((فحطَّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ))، وهل ((علقى)) جمع لـ ((علقاة))[٢٤٧]، وسؤاله عن توجيه قولهم: ما صبك الله عليَّ؟، وجعلهم ((ما)) الاستفهامية حالاً وحلولها محل ((كيف))[٢٤٨].

٢- جميع سؤالات المبرد للمازني: - التي استطعت جمعها - **هي أسئلة مباشرة**، تبدأ غالبًا بقول المبرد: سألت المازني[٢٤٩]، أو: سألت أبا عثمان[٢٥٠]، وقد يجمع بين الكنية واللقب فيقول: سألت أبا عثمان المازني[٢٥١]، وقد يجمع بين الكنية

---

(٢٤٢) الآية ٥ و ٦ من سورة القلم.

(٢٤٣) ينظر: سؤال (١) من المبحث الأول.

(٢٤٤) ينظر: سؤال (١) من المبحث الثالث.

(٢٤٥) ينظر: سؤال (٢) من المبحث الرابع.

(٢٤٦) ينظر: سؤال (٢) من المبحث الثالث.

(٢٤٧) ينظر: سؤال (٤) من المبحث الثالث.

(٢٤٨) ينظر: سؤال (٥) من المبحث السادس.

(٢٤٩) ينظر: سؤال (٢) من المبحثين الثاني والخامس، وسؤال (١) و(٤) من المبحث الثالث.

(٢٥٠) ينظر: سؤال (١) و (٢) من المبحثين الرابع والسادس، وسؤال (٣) من المبحث الرابع، وسؤال (١) من المبحث الخامس.

(٢٥١) ينظر: سؤال (١) من المبحثين الأول والثاني.

والاسم واللقب، فيقول: سألت أبا عثمان بكر بن محمد المازني[٢٥٢]، وتنتهي غالبًا بانتهاء الجواب[٢٥٣]، وأحيانًا لا تنتهي بمجرد انتهاء الجواب وإنما تطول بمناقشة المبرد لشيخه، كما في نقاشه له في مسألة ((يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ))[٢٥٤]، ونقاشه له في مسألة ((لا)) و ((ما)) النافيتين هل يحتاجان إلى عائد وهو الضمير[٢٥٥]، ونقاشه له في مسألة وجوب فتح همزة ((إنَّ)) في نحو: يومَ الجمعة أنَّك منطلق[٢٥٦]، ونقاشه له في مسألة مجيء الحال من المنادى[٢٥٧]، ونقاشه له في مسألة وقوع ((ما)) الاستفهامية موقع ((كيف)) وإعرابها حالاً[٢٥٨]، ونقاشه له في مسألة صرف ((حَمَارٍّ)) جمع ((حَمَارَّة))[٢٥٩].

٣- سؤالات المبرد للمازني: يمكن تقسيمها من حيث موقعها من الخلاف **النحوي والتصريفي** ثلاثة أقسام:

أ) **سؤالات عن مسائل متفق عليها بين النحويين:** ومن ذلك سؤاله عن نصب الاسم الواقع بعد ((إلا)) في نحو ((لاإله إلاالله))، فنصبه – وإن كان مخالفًا للاستعمال

---

(٢٥٢) ينظر سؤال (٣) من المبحث الثالث.

(٢٥٣) ينظر: سؤال (١) من المباحث الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، وسؤال (٢) من المباحث الأول والثاني والثالث والخامس والسادس، وسؤال (٣) من المبحثين الرابع والسادس، وسؤال (٤) من المبحث الثالث، وسؤال (٦) و (٧) و (٧) و (٨) و (٩) من المبحث السادس.

(٢٥٤) ينظر سؤال (٢) من المبحث الرابع.

(٢٥٥) ينظر سؤال (٣) من المبحث الثالث.

(٢٥٦) ينظر سؤال (١) من المبحث السادس.

(٢٥٧) ينظر سؤال (٤) من المبحث السادس.

(٢٥٨) ينظر سؤال (٥) من المبحث السادس.

(٢٥٩) ينظر سؤال (٩) من المبحث السادس.

اللغوي الغالب – إلا أني لم أجد أحدًا من النحاة يمنعه في القياس(٢٦٠)، وسؤاله عن الألف في كلمة ((علقاة)) وهل هي للتأنيث، فجواب المازني على تلك المسألة مما وافقه عليه النحويون، ولم أجد في المسألة مخالفًا(٢٦١)، وسؤاله عن فتح همزة ((إنَّ)) في نحو: يوم الجمعة أنَّك منطلق، حيث أوجب النحويون بلاخلاف بينهم فتح الهمزة، وجواب المازني لم يخرج عما أجمعوا عليه(٢٦٢)، وسؤاله عن مواضع زيادة ((ما))، فقد اتفق رأي النحويين ومنهم المازني في جوابه للمبرد على جواز زيادتها بشرط أن تكون بين كلامين، أو متأخرة، ومنعوا زيادتها في أول الكلام(٢٦٣).

ب) سؤالات عن مسائل مختلف فيها: وهذا هو الغالب، ومن ذلك سؤاله عن إعراب قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾(٢٦٤)فإعرابها مما اختلف فيه العلماء، وللمازني رأي خاص في المسألة مخالف فيه لرأي الجمهور(٢٦٥)، وسؤاله عن صحة القياس على قول العرب ((دأبَّة)) و((شأبَّة)) بإبدال الألف همزة، فالمازني رفض القياس، ووافقه الفارسي وابن جني، وأجازه ابن عصفور في الضرورة، وأبو حيان في سعة الكلام(٢٦٦)، وسؤاله عن علة بناء الاسم الموصول ((الذي)) وإعراب مثناه ((اللذان))، فللمازني تعليل، ولغيره تعليل، وللجمهور تعليل مخالف للتعليلين(٢٦٧)، وسؤاله عن توجيه الفتح في قولهم

---

(٢٦٠) ينظر سؤال (٢) من المبحث الثاني.

(٢٦١) ينظر سؤال (٤) من المبحث الثالث.

(٢٦٢) ينظر سؤال (١) من المبحث السادس.

(٢٦٣) ينظر سؤال (٨) من المبحث السادس.

(٢٦٤) الآية ٥ و ٦ من سورة القلم.

(٢٦٥) ينظر سؤال (١) من المبحث الأول.

(٢٦٦) ينظر سؤال (٢) من المبحث الأول.

(٢٦٧) ينظر سؤال (١) من المبحث الرابع.

((ياابن أمَّ وياابن عمَّ)) فالبصريون لهم توجيه، والكوفيون لهم توجيه آخر، والمازني في جوابه للمبرد أجاز التوجيهين[٢٦٨]، وسؤاله عن إبدال ياء المتكلم ألفًا، فهذه المسألة أجازها النحويون في النداء فقط، وأجازها المازني في النداء وغيره، فأجاز أن تقول: هذا غلاما قد جاء، تريد غلامي، ووافقه ابن عصفور في شرح الجمل، وابن مالك[٢٦٩]، وسؤاله عن حركة تاء جمع المؤنث السالم إذا كان اسمًا لـ ((لا)) النافية للجنس، فالجمهور يرون أنها مكسورة، لأن اسم ((لا)) يبنى على ما ينصب به، وخالف المازني فأوجب فتح التاء، وأيد رأي المازني عدد من النحويين منهم الفارسي والرماني[٢٧٠]، وسؤاله عن تصغير ((انطلاق)) ونحوه، فهذه المسألة من المسائل التي للمازني فيها رأي مخالف لرأي جمهور النحويين، ولم أجد أحدًا وافق المازني على رأيه[٢٧١].

ج) **سؤالات عن مسائل انفردت بها السؤالات**: ومن ذلك سؤاله عن حاجة ((لا)) النافية إلى عائد وهو الضمير[٢٧٢]، وسؤاله عن وقوع ((ما)) الاستفهامية موقع ((كيف)) وإعرابها حالاً في قولهم: ما صبك الله عليَّ ؟[٢٧٣]، فهاتان المسألتان لم أجد لهما ذكرًا فيما استطعت الرجوع إليه من كتب النحويين وهما مما انفردت به سؤالات المبرد للمازني.

---

(٢٦٨) ينظر سؤال (٢) من المبحث الرابع.

(٢٦٩) ينظر سؤال (٦) من المبحث السادس.

(٢٧٠) ينظر سؤال (٧) من المبحث السادس.

(٢٧١) ينظر سؤال (١٠) من المبحث السادس.

(٢٧٢) ينظر سؤال (٣) من المبحث الثالث.

(٢٧٣) ينظر سؤال (٥) من المبحث السادس.

ثانيًا: أهم الملحوظات على جوابات المازني

١- الغالب على طريقة المبرد في إيراد جوابات المازني أن يأتي بها نصًّا: - فيما يظهر - فجميع ما عثرت عليه من سؤالات موجهة من المبرد للمازني، يذكر فيها المبرد السؤال بقوله: سألت المازني، أوما أشبه ذلك من العبارات ثم يأتي بالسؤال، وبعده يعقب بقوله: فقال، ثم يأتي بالجواب نصًّا من لفظ المازني فيما يظهر من إيراده، ولم يخالف ذلك إلا مرة واحدة أتى فيها بجواب المازني بالمعنى، وذلك في مسألة نصب لفظ الجلالة في كلمة التوحيد، قال المبرد: ((سألت المازني: هل تجيز ((لاإله إلا اللهَ)) فأجازه على وجهين: على تمام الكلام، لأنه أضمر: لنا وللناس فنصبه بالاستثناء، والوجه الآخر أن تجعل ((إلا)) وصفا، كأنه قال: لا إله غير الله، وأضمر الخبر وجعل ((إلا)) وما بعدها في موضع غير، ورفعه على البدل من موضع إله أحسن، لأنه إيجاب بعد نفي، والخبر أيضًا محذوف[(٢٧٤)]))

٢- الغالب على طريقة المازني في إيراد الجوابات: أن تكون الإجابة على قدر السؤال، وأن تكون واضحة العبارة لا لبس ولا غموض فيها، وهذا واضح في أغلب أجوبته، وهو لظهوره مما لا يحتاج إلى تمثيل، وأحيانًا لا تكون الإجابة على قدر السؤال وإنما يستطرد أبو عثمان في الإجابة، وينظر بمسائل أخرى، كما في إجابته على سؤال المبرد عن ((لا)) النافية وهل تحتاج إلى ضمير، فأجابه بقوله: لا، ثم أتى بمسألة أخرى لم يُسأل عنها، فقال: ولكن لو كانت ((ما)) مكانها احتاجت إلى ضمير[(٢٧٥)]، وفي جوابه عن سؤال المبرد عن حقيقة الألف في كلمة ((علقاة)) أتى بالجواب، ونظر للمسألة بمسألة سَبِط و سِبَطر، وهو يريد أنه إذا وجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي

---

(٢٧٤) ينظر سؤال (٢) من المبحث الثاني.

(٢٧٥) ينظر سؤال (٣) من المبحث الثالث.

وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف فليس أحدهما من الآخر يقينًا(٢٧٦)، وسأل المبرد عن علة بناء الموصول المفرد ((الذي)) وإعراب مثناه ((اللذان))، فأجابه المازني عن علة بناء المفرد ((الذي)) والجمع ((الذين))، ثم استطرد وتحدث عن ((هنَة وهنْتان)) و ((مَنَة ومنْتان))(٢٧٧).

٣- يعتمد المازني في جواباته للمبرد على التعليل كثيرًا: ومن ذلك تعليله لحذف الياء في ((اللذان)) حيث لم يقولوا ((اللذيان)) كما قالوا في ((عمٍ)) ((عميان))، قال: لأن ياء ((عمٍ)) تحركت في النصب، فلما جاءت بعدها ألفٌ توجب فيها الفتحة تحركت لذلك، وياء ((الذي)) ساكنة على كل حال فلذلك حذفت لما جاءت الألف لالتقاء الساكنين، إذ لم يجز أن تتحرك ألبتة(٢٧٨)، وتعليله لبناء ((الذي)) و((الذين)) وإعراب ((اللذان)) بأن التثنية لا تخطئ الواحد، والجمع أبدًا، والجمع قد يكون له أبنيةٌ، فهو كالواحد، فلما كان الواحد مبنيًا بني الجمع إذ كان يختلف، ولم يبن ما لم يكن قط إلا على طريقة واحدة(٢٧٩)، وتعليله لقلب الألف همزة في قولهم: رأيت رجلأ، بأن الألف تهوي في الفم فآخرها عند أول الهمزة، فلما كانت تنقطع عند الهمزة جيء بالهمزة مكانها(٢٨٠)، وتعليله لرد المحذوف عند النسب إلى ((شية)) وعدم رده عند النسب إلى ((عدة)) بأنهم لو لم يردوا المحذوف في ((شية)) وحذفت الهاء لبقيت على حرفين، أحدهما حرف لين، وهذا لا يكون في

---

(٢٧٦) ينظر سؤال (٤) من المبحث الثالث.

(٢٧٧) ينظر سؤال (١) من المبحث الرابع.

(٢٧٨) ينظر سؤال (١) من المبحث الرابع.

(٢٧٩) ينظر سؤال (١) من المبحث الرابع.

(٢٨٠) ينظر سؤال (٣) من المبحث الرابع.

الأسماء[٢٨١]، وتعليله لمذهبه في جواز قلب ياء المتكلم ألفًا في غير النداء بأن الألف أخف من الياء[٢٨٢].

٤- ظهر لي من خلال ما جمعته من سؤالات المبرد للمازني: ومن خلال دراستي لتلك المسائل **أن المبرد وافق شيخه في أغلب جواباته**، بل إنه أحيانًا يستدل لجواب المازني ويعضده ببعض الشواهد ومن ذلك قوله معلقًا على قول المازني في مسألة مجيء الحال من المنادى: لا أرى بأسًا، بأن تقول على هذا: يا زيد قائمًا، قال أبو العباس: وجدت أنا تصديقًا لهذا قول النابغة:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد   يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام[٢٨٣]

ولما أجابه المازني عن مسألة قلب ياء المتكلم ألفًا في غير النداء عقب بقوله: وقد قال الشاعر:

وقَدْ زَعَمُوا أنِّي جَزِعْتُ عليهِمَا   وهَلْ جَزَعٌ إن قُلْتُ: وا بأباهما

يريد: وا بأبي هما، وأنشد سيبويه لأبي النجم:

يا بنتَ عَمَّا لا تلومِي واهْجَعِي[٢٨٤]

ولم أجد المبرد خطأ المازني في جواب من جواباته أو اعترض عليه إلا في مسألة واحدة، ويظهر من خلال أسلوبه فيها أنه لم يواجه المازني بالاعتراض، وإنما اعتراضه متأخر عن فترة سؤاله، وذلك في مسألة تصغير ((انطلاق)) و((افتقار)) ونحوهما، حيث قال: سألت أبا عثمان عن تصغير ((انطلاق)) فقال: طُلَيْقٌ، لأنه ليس في

---

(٢٨١) ينظر سؤال (٢) من المبحث الخامس.

(٢٨٢) ينظر سؤال (٦) من المبحث السادس.

(٢٨٣) ينظر سؤال (٤) من المبحث السادس.

(٢٨٤) ينظر سؤال (٦) من المبحث السادس.

الكلام ((نِفْعَال))، وكذلك في ((افتقار)): فُقَيْرٌ، لأنه ليس في الكلام ((فِتْعَال)) ...، وقول المازني غلط كبير...[٢٨٥].

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تقدم تصورًا وافيًا وكافيًا لسؤالات أبي العباس المبرد النحوية والتصريفية لشيخه أبي عثمان المازني، وقد توصلت – بحمد الله – إلى نتائج عديدة، أهمها ما يلي:

١- لم ينص المبرد على سؤاله للمازني في كتبه المطبوعة، وقد فسرت ذلك بأنه كان يسأل شيخه تلك المسائل أيام الدراسة والطلب وكثرة المجالسة، أما بعد انتهاء مرحلة الطلب، ونبوغ التلميذ وصيرورته إلى أستاذ له أتباع ومريدون فقد استقل بنفسه، وصارت إجابات شيخه لتلك السؤالات من مصادره التي يستقي منها مادته في الشرح والتأليف، وإن لم يصرح بها.

٢- تعددت طرق العلماء الذين أوردوا سؤالات المبرد لشيخه المازني وتنوعت أساليبهم فمنهم من ينقل السؤال مباشرة دون سند، وهذا هو الغالب، ومنهم من ينقل السؤال بالسند المتصل إلى المبرد ومنهم من ينقل من خط المبرد.

٣- تنوعت أسئلة المبرد للمازني، فمنها ما هو سؤال عن حكم، ومنها ما هو سؤال عن علة ومنها ما هو سؤال عن إعراب، ومنها ما هو سؤال عن توجيه.

٤- جميع سؤالات المبرد للمازني – التي استطعت جمعها – هي أسئلة مباشرة، تبدأ غالبًا بقول المبرد: سألت المازني، أو: سألت أبا عثمان، أو ما أشبه ذلك من العبارات.

---

(٢٨٥) ينظر سؤال (١٠) من المبحث السادس.

٥- أسئلة المبرد تنتهي غالبًا بانتهاء الجواب، وأحيانًا لا تنتهي بمجرد انتهاء الجواب وإنما تطول بمناقشة المبرد لشيخه.

٦- سؤالات المبرد للمازني تنقسم من حيث موقعها من الخلاف النحوي والتصريفي ثلاثة أقسام: سؤالات عن مسائل متفق عليها بين النحويين، وسؤالات عن مسائل مختلف فيها، وهذا هو الغالب، وسؤالات عن مسائل انفردت بها السؤالات.

٧- الغالب على طريقة المبرد في إيراد جوابات المازني أن يأتي بها نصًّا – فيما يظهر – ولم يخالف ذلك إلا مرة واحدة أتى فيها بجواب المازني بالمعنى .

٨- الغالب على طريقة المازني في إيراد الجوابات أن تكون الإجابة على قدر السؤال، وأن تكون واضحة العبارة لا لبس ولا غموض فيها، وهذا واضح في أغلب أجوبته، وأحيانًا لا تكون الإجابة على قدر السؤال وإنما يستطرد أبو عثمان في الإجابة، وينظر بمسائل أخرى.

٩- ظهر لي من خلال ما جمعته من سؤالات المبرد للمازني، ومن خلال دراستي لتلك المسائل أن المبرد وافق شيخه في أغلب جواباته، بل إنه أحيانًا يستدل لجواب المازني ويعضده ببعض الشواهد ولم أجد المبرد خطأ المازني في جواب من جواباته أو اعترض عليه إلا في مسألة واحدة فقط.

هذه جملة من أبرز ما جاء في البحث، وهناك أشياء بارزة أخرى تراها منثورة فيه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

[١] *أبجد العلوم*. السيد صِدِّيق حسن القنوجيّ: دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، ط(١) ١٤٢٠هـ.

[٢] *أخبار أبي القاسم الزجاجي*. عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي: تحقيق د.عبدالحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

[٣] *أخبار النحويين البصريين*. أبوسعيد الحسن بن عبدالله السيرافي: تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (١) ١٤٠٥هـ.

[٤] *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)١٤١٨هـ.

[٥] *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*. عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني: تحقيق د. عبدالمجيددياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط(١)١٤٠٦هـ .

[٦] *الأصول في النحو*. أبوبكر محمد بن سهل بن السراج: تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

[٧] *إعراب القرآن*. أبوجعفر النحاس: تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (٣) ١٤٠٩هـ.

[٨] *الإغفال*. أبوعلي الفارسي: تحقيق د.عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، الإمارات العربية— أبو ظبي، ط ١.

[٩] *أمالي ابن الشجري*. هبة الله بن علي الشجري: تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (١) ١٤١٣هـ.

[١٠] *أمالي الزجاجي*. أبوالقاسم الزجاجي: تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل (بيروت)، ط (٢) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

[١١] *إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات*. أبو البقاء العكبري: تحقيق إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية- لاهور.

[١٢] *إنباه الرواة على أنباه الرواة*. أبوالحسن القفطي: تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ط (١).

[١٣] *الانتصار لسيبويه على المبرد*. أحمد بن محمد بن ولاد : تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط (١).

[١٤] *الإنصاف في مسائل الخلاف*. أبوالبركات الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.

[١٥] *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. ابن هشام الأنصاري: تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ.

[١٦] *البحر المحيط*. أبوحيان الأندلسي: تحقيق عادل عبدالموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤١٣هـ.

[١٧] *البداية والنهاية*. الحافظ ابن كثير: مكتبة المعارف (بيروت)، ط (٢) ١٩٧٤هـ.

[١٨] *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. جلال الدين السيوطي: تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية)١٤١٩هـ.

[١٩] *تاج العروس من جواهر القاموس*.محب الدين محمد مرتضى الزبيدي: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.

[٢٠] *تاريخ بغداد*. الحافظ أبوبكر البغدادي: المكتبة السلفية (المدينة المنورة). ب_ دار الكتب العلمية (بيروت).

[٢١] *تأويل مشكل القرآن*. ابن قتيبة الدينوري : تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث (القاهرة)، ط (٢) ١٣٩٣هـ.

[٢٢] *التبيان في إعراب القرآن*. أبو البقاء العكبري : وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية(بيروت) ، ط(١).

[٢٣] *تحصيل عين الذهب* . الأعلم الشنتمري : تحقيق د.زهير عبدالمحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد) ، ط(١).

[٢٤] *تذكرة النحاة*. أبوحيان الأندلسي : تحقيق د. عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

[٢٥] *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. أبوحيان الأندلسي : مخطوطة دار الكتب المصرية (٦٢ نحو).

[٢٦] *التصريح على التوضيح*. خالد الأزهري : تحقيق محمد باسل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ.

[٢٧] *التعليقة على كتاب سيبويه*. أبو علي الفارسي : تحقيق د. عوض القوزي ، وطبع في مطبعة الأمانة ، القاهرة.

[٢٨] *تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)*. محمد بن جرير الطبري : تحقيق محمود محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) .

[٢٩] *تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)*. محمد بن أحمد القرطبي : تحقيق د.محمد إبراهيم الحفناوي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط(١) .

[٣٠] *تهذيب اللغة* . أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري : تحقيق عبدالسلام هارون ، الدار المصرية ، مطابع سجل العرب.

[٣١] *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. المرادي: تحقيق د. عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ٢.

[٣٢] جمهرة *أنساب العرب*. أبومحمد ابن حزم الأندلسي ت (٤٥٦هـ): تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط (٣).

[٣٣] *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. عبدالقادر البغدادي: تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٤).

[٣٤] *الخصائص*. أبوالفتح عثمان بن جني: تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية .

[٣٥] *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. السمين الحلبي: تحقيق علي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (١) .

[٣٦] *درة الغواص في أوهام الخواص*. القاسم بن علي الحريري: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة..

[٣٧] *ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس*.شرح وتعليق د.محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة (بيروت) ط (٧) ١٤٠٣هـ .

[٣٨] *ديوان تميم بن مقبل*.تحقيق عزة حسن، مديرية إحياء التراث، دمشق، ١٩٦٢م.

[٣٩] *ديوان رؤبة بن العجاج*. اعتنى بترتيبه وتصحيحه وليم بن الورد، ط (١)، دار الآفاق الجديدة (بيروت)١٩٧٩م .

[٤٠] *ديوان النابغة الذبياني*. تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، نشر الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر بالجزائر.

[٤١] *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*.أبوالفضل محمود الألوسي: دار إحياء التراث العربي (بيروت).

[٤٢] *السبعة في القراءات*. أبوبكر بن مجاهد: تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط (٢).

[٤٣] *سرصناعة الإعراب*. أبوالفتح ابن جني: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

[٤٤] *سنن أبي داود*. دار إحياء التراث (بيروت).

[٤٥] *سنن الترمذي*. الناشر: تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي — بيروت.

[٤٦] *سير أعلام النبلاء*. الإمام الذهبي: أشرف على تحقيق الكتاب شعيب الأرنووط، مؤسسة الرسالة (بيروت) ط (٤) ١٤٠٦هـ.

[٤٧] *السيرة النبوية*. أبومحمد عبدالملك بن هشام: قدم له وعلق عليه طه عبدالرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

[٤٨] *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. ابن العماد الحنبلي: دار الكتب العلمية (بيروت).

[٤٩] شرح *الأشموني لألفية ابن مالك*. علي بن محمد الأشموني: تحقيق د. عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث.

[٥٠] شرح *ألفية ابن مالك*. بدرالدين ابن مالك المشهور بابن الناظم: تحقيق د. عبدالحميد السيد، دار الجيل (بيروت).

[٥١] شرح *التسهيل*. محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط (١).

[٥٢] شرح *جمل الزجاجي*. ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ.

[٥٣] شرح *جمل الزجاجي*. ابن خروف الإشبيلي: تحقيق د. سلوى محمد عرب، منشورات جامعة أم القرى.

[٥٤] شرح *ديوان زهير بن أبي سلمى*. أبوالعباس ثعلب: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣هـ، الناشر الدار القومية للطباعة (القاهرة).

[٥٥] شرح *الرضي لكافية ابن الحاجب*. رضي الدين محمدبن الحسن الاستراباذي: تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام، ط (١).

[٥٦] شرح *شافية ابن الحاجب*. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي: تحقيق محمدنور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية (بيروت)، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

[٥٧] شرح *شواهد الشافية*. عبدالقادر البغدادي: مطبوع مع شرح الشافية للرضي.

[٥٨] شرح *عمدة الحافظ وعدة اللافظ*. محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٧هـ.

[٥٩] شرح *عيون كتاب سيبويه*. أبونصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي: تحقيق د. عبدربه عبداللطيف، ط (١) ١٤٠٤هـ.

[٦٠] شرح *المفصل*. ابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.

[٦١] شرح *الكافية الشافية*. محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ط (١) ١٤٠٢هـ.

[٦٢] شرح *كتاب سيبويه*. أبوسعيد السيرافي: مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية برقم ١٣٧نحو.

[٦٣] *طبقات النحويين واللغويين*. أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي: تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط (٢).

[٦٤] *عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي*. جلال الدين السيوطي: تحقيق د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ.

[٦٥] *عون المعبود شرح سنن أبي داود*. لعظيم آبادي: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط. الثانية.

[٦٦] *غاية النهاية في طبقات القراء*. أبوالخيرمحمد بن محمد بن الجزري: تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط ١٤٠٠، ٢هـ.

[٦٧] *غريب الحديث للخطابي*. جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

[٦٨] *الفصوص*. صاعد بن الحسن الربعي ت (٤١٧هـ): تحقيق د.عبدالوهاب التازي سعود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ١٤١٥هـ.

[٦٩] *الكامل*. أبوالعباس المبرد: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط (٢) ١٤١٨هـ.

[٧٠] *الكتاب*. عمروبن عثمان بن قنبر "سيبويه": تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

[٧١] *كتاب الشعر*. أبو علي الفارسي: تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤٠٨هـ.

[٧٢] *كشف المشكلات وإيضاح المعضلات*. أبوالحسن الباقولي: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

[٧٣] *الكليات*. أبو البقاء الكفوي: تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

[٧٤] *اللباب في علل البناء والإعراب*. أبوالبقاء العكبري: تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت)ط (١).

[٧٥] *اللباب في علوم الكتاب*. عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٩هـ- ١٤١٤م.

[٧٦] *لسان العرب*. ابن منظور: دار صادر (بيروت).

[٧٧] *ماينصرف ومالا ينصرف*. أبوإسحاق الزجاج: تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٢)١٤١٤هـ.

[٧٨] *مراتب النحويين*. أبوالطيب عبدالواحد بن علي اللغوي : تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة.

[٧٩] *مجالس العلماء*. أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي: تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط (٣) ١٤٢٠هـ .

[٨٠] *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. أبوالفتح ابن جني: تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية(القاهرة) ١٣٨٦هـ.

[٨١] *المحرر الوجيز*. ابن عطية الأندلسي: تحقيق عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.

[٨٢] *المحكم والمحيط الأعظم في اللغة*. أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيده: تحقيق مصطفى السقا و د. حسين نصار، وآخرون، دار الأندلس للنشر والتوزيع، جدة.

[٨٣] *مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها*. ابن جني: تحقيق د. حسين بو عباس، مركز الملك فيصل، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.

[٨٤] *المخصص*. أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيده: تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، (بيروت).

[٨٥] *المدارس النحوية*. د. شوقي ضيف: دار المعارف (القاهرة)، ط (٥).

[٨٦] *المسائل البصريات*. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٨٧] *المسائل الحلبيات*. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم(دمشق)، دار المنارة (بيروت)، ط (١) ١٤٠٧هـ.

[٨٨] *المسائل الشيرازيات*. أبو علي الفارسي: تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز اشبيليا، الرياض، ط (١) ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

[٨٩] *المسائل العسكرية*. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط (١) ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

[٩٠] *المسائل العضديات*. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط(١) ١٤٠٦هـ.

[٩١] *المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات*. أبوعلي الفارسي: تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني (بغداد).

[٩٢] *المسائل المنثورة*. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، عمَّان، الأردن، ط (١) ١٤٢٤هـ.

[٩٣] *المساعد على تسهيل الفوائد*. بهاء الدين ابن عقيل: تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

[٩٤] مشكاة *المصابيح*. الخطيب التبريزي: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الثالثة - ١٤٠٥.

[٩٥] مشكل *إعراب القرآن*. مكي بن أبي طالب: تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط (٤) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[٩٦] *المصباح المنير*. أحمد بن محمد الفيومي المقرئ: المكتبة العصرية، بيروت، ط (٣) ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

[٩٧] *معالم السنن*. الخطابي: لناشر: المطبعة العلمية، حلب الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.

[٩٨] *معاني القرآن*. أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء: تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور.

[٩٩] *معاني القرآن وإعرابه*. أبوإسحاق الزجاج: تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤٠٨هـ.

[١٠٠] معجم *الأدباء*. ياقوت الحموي: دار المستشرق (بيروت).

[١٠١] *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. ابن هشام، : تحقيق د.مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر (بيروت)، ط (١).

[١٠٢] *المفصل في علم العربية*. جارالله الزمخشري: دار الجيل (بيروت).

[١٠٣] *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. أبو إسحاق الشاطبي: تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، ط (١) ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

[١٠٤] *المقتضب*. أبوالعباس المبرد: تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ١٤١٥هـ.

[١٠٥] *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*. أبوالفرج ابن الجوزي: تحقيق محمد ومصطفى ابني عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت) .

[١٠٦] *المنصف*. أبوالفتح ابن جني: تحقيق إبراهيم مصطفى و عبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

[١٠٧] *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. النووي: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

[١٠٨] *الموجز في نشأة النحو*. محمد الشاطر أحمد: مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة)، ١٤٠٣هـ.

[١٠٩] *نتائج الفكر في النحو*. أبوالقاسم السهيلي: تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.

[١١٠] *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. أبوالبركات الأنباري: تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن)، ط (٣) ١٤٠٥هـ.

[١١١] *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*. محمد الطنطاوي: دار المنار، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

[١١٢] *النكت في تفسير كتاب سيبويه*. الأعلم الشنتمري: تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

[١١٣] همع *الهوامع في شرح جمع الجوامع*. جلال الدين السيوطي: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

[١١٤] *الوافي بالوفيات*. صلاح الدين الصفدي: دار النشر فرانز شتايز، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

[١١٥] *الوسيط في تاريخ النحو العربي*. د. عبدالكريم محمد الأسعد: دار الشواف للنشر وللتوزيع (الرياض)، ط (١) ١٤١٣هـ.

[١١٦] *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. أحمد بن خلكان: تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت).

'Collection and Analysis of Abi Al-Abbas Al-Mibrid's Morphology and Syntax Questions Addressed to Al-Mazini, his Sheikh.'

Dr. Abdullah Bin Muhammad Bin Jarrallah Al-Nughaimshi
Assistant Professor
Department of Arabic Language and Literature
Qassim University

(Received 25/7/1432H; accepted for publication 19/11/1432H)

Abstract. This research deals with key questions in Syntax and Morphology that Al-Mibrid asked his Sheikh, Al-Mazini, with a discussion of the answers, and a comparison with the opinions of Syntacticians.